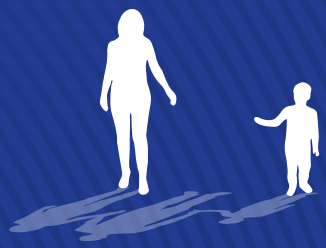

الهيئة الوطنية للمفقودين
والمخفيين قسراً في لبنان
National Commission for the Missing
and Forcibly Disappeared Lebanon

نتائج استطلاع الرأي

المفقودون والمخفيّون قسرًا في لبنان

تموز وآب 2024

مقدّمة

خمسون عامًا مرّت على يوم 13 نسيان 1975 الذي يُعتبَر شرارة الحرب، اليوم الذي بدأت معه قضيّة المفقودين والمخفيين قسرًا[1] في لبنان. وعلى الرغم من انقضاء هذه المدّة الطويلة، تؤكّد نتائج دراسة طلبت الهيئة الوطنية تنفيذها[2]، أنّ قضيّة المفقودين والمخفيين قسرًا لا تزال حيّة في وعي المواطنين بشكل عام، ولا تقتصر على عائلات الضحايا فقط.

كذلك، فإنّ مرور الزمن لم يؤدِّ إلى النسيان والإهمال، ولا إلى بهتان التمسّك بالحقّ في معرفة الحقيقة، ولا إلى إعفاء السلطات من مسؤوليتها في ذلك. كما أنّ التجاهل المتمادي لآلام عائلات الضحايا والتنكّر للحاجة إلى تنقية الذاكرة الجماعية، لم يؤدّيا إلى انزياح تمسّك المواطنين بالطابع الإنساني لهذه القضيّة، بعيدًا عن منطق الثأر والانتقام. فبالنسبة إليهم، إنّ الدور الأساسي للهيئة الوطنية الحديثة التشكيل هو دور إنساني، تمامًا كما يحدّده القانون. وفي كلّ ذلك، لا يزال المواطنون يرون أنّ السلطات الرسمية هي المسؤول الأوّل عن كشف مصير المفقودين. لذلك - والكلام موجَّه إلى المسؤولين الرسميين بالدرجة الأولى، وإلى المسؤولين الحزبيين بالدرجة الثانية - فإنّ الاتّكال على مرور الزمن من أجل إخماد هذه القضيّة لم يكن الأسلوب الأمثل في التعامل مع هذه القضيّة في الفترة الممتدّة بين تاريخ انتهاء الحرب عام 1990 وإقرار القانون 105 عام 2018، وتشكيل الهيئة الوطنية عام 2020. كما أنّ الاستمرار في أسلوب التعامل نفسه اليوم هو خطأ أشدّ فداحة، نظرًا إلى أنّ البرلمان أقر قانونًا يؤكّد الحقّ في معرفة مصير المفقودين، كما تمّ تشكيل الهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيين قسرًا التي ستكون عنصر تذكير وضغط إضافي من أجل كشف المصير.

تؤكّد نتائج هذه الدراسة ما سبق ذكره أعلاه. كما يمكنها أن تشكّل عنصرًا محفّزًا لكلّ مسؤول حكومي أو برلماني أو حزبي، ولكلّ مَن يرى نفسه معنيًا، كي يفرجوا عن مسار كشف مصير المفقودين والمخفيين قسرًا، بعيدًا عن هواجس نكء الجراح والخوف من الثأر والانتقام، إذ تثبت نتائج هذه الدراسة، تمامًا كما أثبتت ممارسات أهالي المفقودين والمخفيين قسرًا على امتداد العقود المنقضية، أنّ مثل هذه المخاوف غير مبرّرة.

تصميم العرض

شملت الدراسة عيّنة وطنية من لبنانيين وفلسطينيين ضمّت 2949 شخصًا. واستخدم الاستطلاع استبيانًا مكوّنًا من مجموعة 21 سؤالًا تغطّي أربعة محاور[3]. وقد اخترنا أن نخصّص لكلّ محور فصلًا يجمع عددًا من الأسئلة المترابطة، بما يسهّل تكوين فكرة عامّة عن المحور، كما يسهّل تكوين صورة إجمالية عن مجمل نتائج الدراسة.

فبعد عرض سريع لخصائص العيّنة، تبدأ المحاور/الفصول الأربعة التي تشمل ما يلي:

1 - المعرفة العامة بقضية المفقودين،
2 - المعرفة المحددة ومتابعة قضية المفقودين،
3 - الحقوق والمسؤوليات،
4 - المعرفة بالهيئة الوطنية ودورها.

ينتهي الملخّص ببعض الاستنتاجات المستخلصة من الدراسة.

خصائص العيّنة

كما ورد أعلاه، فإنّ العدد الإجمالي للأفراد المشمولين في العيّنة الذين تمّ استفتاؤهم على كلّ الأراضي اللبنانية بلغ 2949 شخصًا، 85% منهم لبنانيون والباقي فلسطينيون. وتتوزّع العيّنة بين ذكور (60%) وإناث (40%). أمّا متوسّط العمر لأفراد العيّنة فهو 41.7 سنة. وتشمل الفئات العمرية المعتمدة في التحليل فئة مَن هم دون 21 سنة، وأربع فئات عشرية من 21 إلى 60 سنة، وفئة 61 سنة وما فوق. وقد توزّع المستوى التعليمي كما يلي: ربع العيّنة بلغ المرحلة المتوسّطة، مقابل 30% للمستوى الثانوي و37% للمستوى الجامعي. أمّا بالنسبة إلى التوزّع الجغرافي، فقد اعتمدت الدراسة بشكل خاصّ تجميع الأقضية حسب مكان القيد للبنانيين ضمن 11 منطقة[4] تشمل كلّ منها محافظة أو مجموعة أقضية في محافظة واحدة، في حين توزّع الفلسطينيون حسب المخيّمات التي يقيمون فيها.

وتجدر الإشارة إلى أنّ النتائج المعروضة هي لإجمالي العيّنة من لبنانيين وفلسطينيين، ما لم يُذكَر العكس.

2949 شخصًا

لبنانيون 85%
فلسطينيون 15%

ذكور 60%
إناث 40%

متوسّط العمر
41.7 سنة

لبنانيون ضمن
11 منطقة
فلسطينيون
حسب المخيّمات

21 سؤالًا تغطّي
أربعة محاور

المحور الأوّل:
المعرفة العامّة بقضيّة المفقودين

تضمّن هذا المحور ثلاثة أسئلة (الأسئلة 4 الى 6) تغطّي النقاط التالية: هل تعتقد بوجود مفقودين منذ 1975؛ تقدير عدد المفقودين؛ متابعة أخبار المفقودين.

تبيّن النتائج أنّه، بعد خمسين عامًا على بدء الحرب، لا يزال **58% يعتقدون بوجود مفقودين،** في حين أنّ 16% ينفون وجودهم، أمّا الباقون فلا يعلمون. كما أنّ نسبة مَن شاركوا في تقدير عدد المفقودين كانت أقلّ، وبلغت 38% من إجمالي العيّنة، وقد ا**عتبر 8% أنّ عدد المفقودين أكثر من عشرة آلاف**، وهو التقدير الأقرب إلى الأرقام المتداولة، في حين قدّر 15% هذا العدد بين خمسة وعشرة آلاف. أمّا **مَن يتابعون أخبار المفقودين دائمًا فبلغوا 9% من الإجمالي فقط،** بينما 31% قد تابعوا أخبار المفقودين سابقًا.

وبيّن تحليل الإجابات حسب الفئات العمرية أن الأكبر سناً (61 سنة وأكثر) أكثر معرفة ومتابعة من الفئات الشابة، بحكم كونها جايلت الأحداث المتعلقة بالحرب.

شكل بياني أ: المعرفة العامة بقضية المفقودين

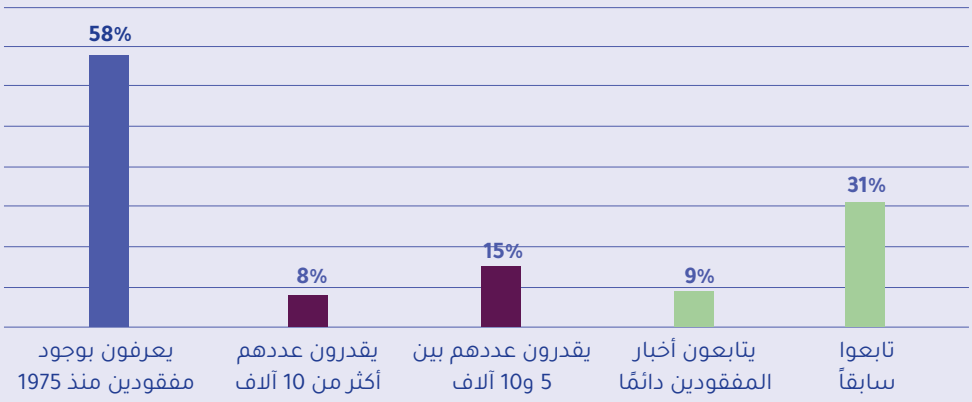

المحور الثاني: المعرفة المحدّدة ومتابعة قضيّة المفقودين

يشمل هذا المحور خمسة أسئلة (من السؤال 9 إلى 13) تغطّي النقاط التالية: معرفة شخص مفقود في محيط المستفتى؛ هل تمّ التبليغ عن القضيّة؛ مَن هي الجهة التي تمّ ابلاغها؛ هل هناك متابعة للقضيّة؛ مَن هي الجهة التي تتابع القضيّة.

تبيّن النتائج أنّ 675 شخصًا من إجمالي العيّنة، أي **ما نسبته 23%، يعرفون شخصًا محدّدًا مفقودًا في محيطهم**. ومن أصل هؤلاء أفاد 64% (430 شخصًا، أي ما يوازي 15% من العيّنة الإجمالية) بأنّه تمّ الإبلاغ عن هذا المفقود، ومن أصل هؤلاء، أفاد 29% بأنّ الإبلاغ تمّ لجهة أمنية أو قضائية، مقابل 18% لجهة حزبية، و17% للجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان.

كما أنّ 34% من المعنيين الذين يعرفون بحصول الإبلاغ أفادوا عن وجود مَن يتابع قضيّة المفقود. **واللافت أنّ الذين يتابعون يكادون يكونون حصريًا عائلة المفقود بنسبة 96% من حالات المتابعة**، وهم موزّعون بين 78% من العائلة مباشرة، و18% من محامي العائلة.

شكل بياني ب:
معرفة مفقود في بيئة المستفتى

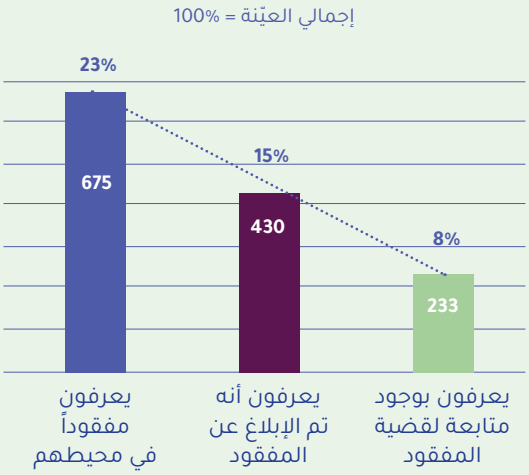

جدول أ: الجهة التي تم ابلاغها

الجهة التي تمّ إبلاغها	العدد	٪ من المعنيين	٪ من الإجمالي
القوى الأمنية والقضاء	124	29	4
مرجعية حزبية	78	18	2
لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين	72	17	2
لا أعلم	62	14	1
مرجعية سياسية	58	13	2
مرجعية دينية	23	5	0,8
وسيلة إعلامية أو غيره	13	3	0,4
إجمالي الذين يعرفون الجهة	430	100	15
غير معني	2519		85
الاجمالي	2949		100

وتبيّن النتائج التفصيلية بالنسبة إلى الإجابات السابقة أنّ **نسب المعرفة أعلى لدى الأكبر سنًّا، كما أنّها أعلى لدى الفلسطينيين منها لدى اللبنانيين**. من جهة أخرى، فإنّ تراجع نسبة الذين يعرفون عن المتابعة مقارنةً بالمعرفة بالتبليغ، وتراجع هذه النسبة الأخيرة مقارنةً بنسبة الذين يعرفون بوجود مفقود في محيطهم، تشير إلى التآكل الزمني الذي يصيب قضيّة المفقودين والمخفيين قسرًا. **كما أنّ اقتصار الأشخاص الذين يقومون بالمتابعة على العائلة أو محامي العائلة، يشير إلى ضعف أو غياب آليات المتابعة الفعّالة** (ما عدا الجمعيات المعنية)، وأيضًا إلى محدودية دور الهيئة الوطنية الحديثة التكوين، التي يُفترَض أن يتوسّع دورها في المتابعة وتتوسّع معرفة الناس بهذا الدور.

المحور الثالث: الحقّ والمسؤولية عن كشف المصير

يشمل هذا المحور أربعة أسئلة (من السؤال 14 إلى 17) تغطّي النقاط التالية: الجهة المسؤولة عن كشف المصير؛ تحديد طبيعة حقّ الأهالي في كشف مصير المفقودين؛ فوائد وسلبيات كشف مصير المفقودين.

تبيّن النتائج أنّ 84% من الأفراد المستفتين يوافقون على اعتبار كشف المصير حقًّا لعائلاتهم: 70% يعتبرونه حقًّا لا يمكن التنازل عنه او المساومة عليه؛ و14% يعتبرونه حقًّا للعائلات أيضًا، مع إمكانية تخطّيه في إطار المصالحة الوطنية. ومن الطبيعي أنّ هذا التخطّي «ممكن» فقط في حال وافق الأهالي على ذلك، وشرط أن يكون في سياق مسار المصالحة الوطنية. يعني ذلك ببساطة **أنّ هذا الحق لا يلغيه مرور الزمن**، فعلى الرغم من التآكل الذي أمكن ملاحظته في مستوى المعرفة والمتابعة، إلا أنّ **جوهر القضيّة لا يزال حاضرًا بقوّة في وعي المواطنين.**

ولدى السؤال عن فوائد وسلبيات كشف مصير المفقودين، أكّد 89% **وجود فوائد وحدّدوها بوضوح، في حين أنّ 55% فقط شاركوا بتقديم مخاوف عن سلبيات محتملة لكشف المصير.** وفي تفصيل الإجابات أنّ 53% اعتبروا أن كشف المصير يصبّ في المصلحة الوطنية، و41% اعتبروا أنّه يحقّق المصلحة الفردية لعائلة المفقود، و20% أنّه يحقّق مصلحة سياسية، و16% أنّه يساهم في تحصين السلم الأهلي والوقاية من الإخفاء القسري مستقبلًا، و15% اعتبروا أنّه يساهم في طيّ صفحة الماضي بشكل ملائم والتطلّع إلى المستقبل. في المقابل، تبيّن أنّ الهواجس أو السلبيات التي يتخوّف منها المواطنون هي ذات طبيعة واحدة تقريبًا، وبنسب متقاربة (بين 25% و30%)، وتتمثّل في إثارة النعرات الطائفية أو زعزعة السلم الأهلي أو استحضار لغة الحرب والانتقام.

شكل بياني ج: الحق والمسؤولية عن كشف المصير

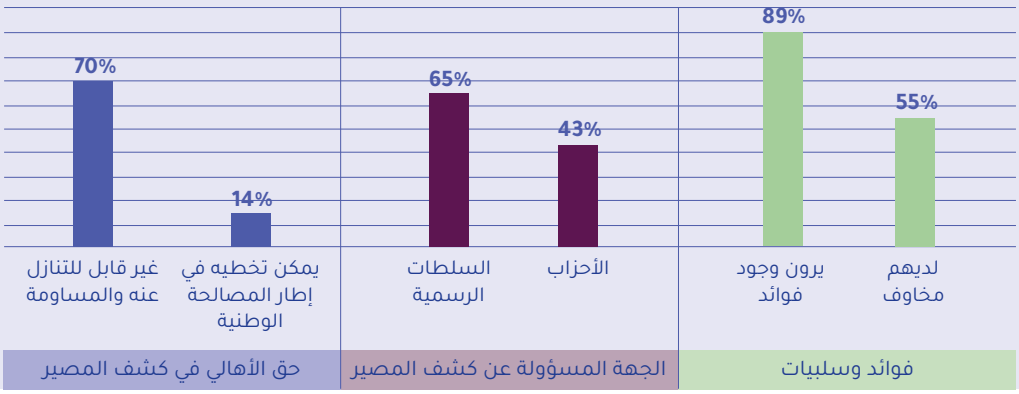

شكل بياني د : فوائد كشف مصير المفقودين

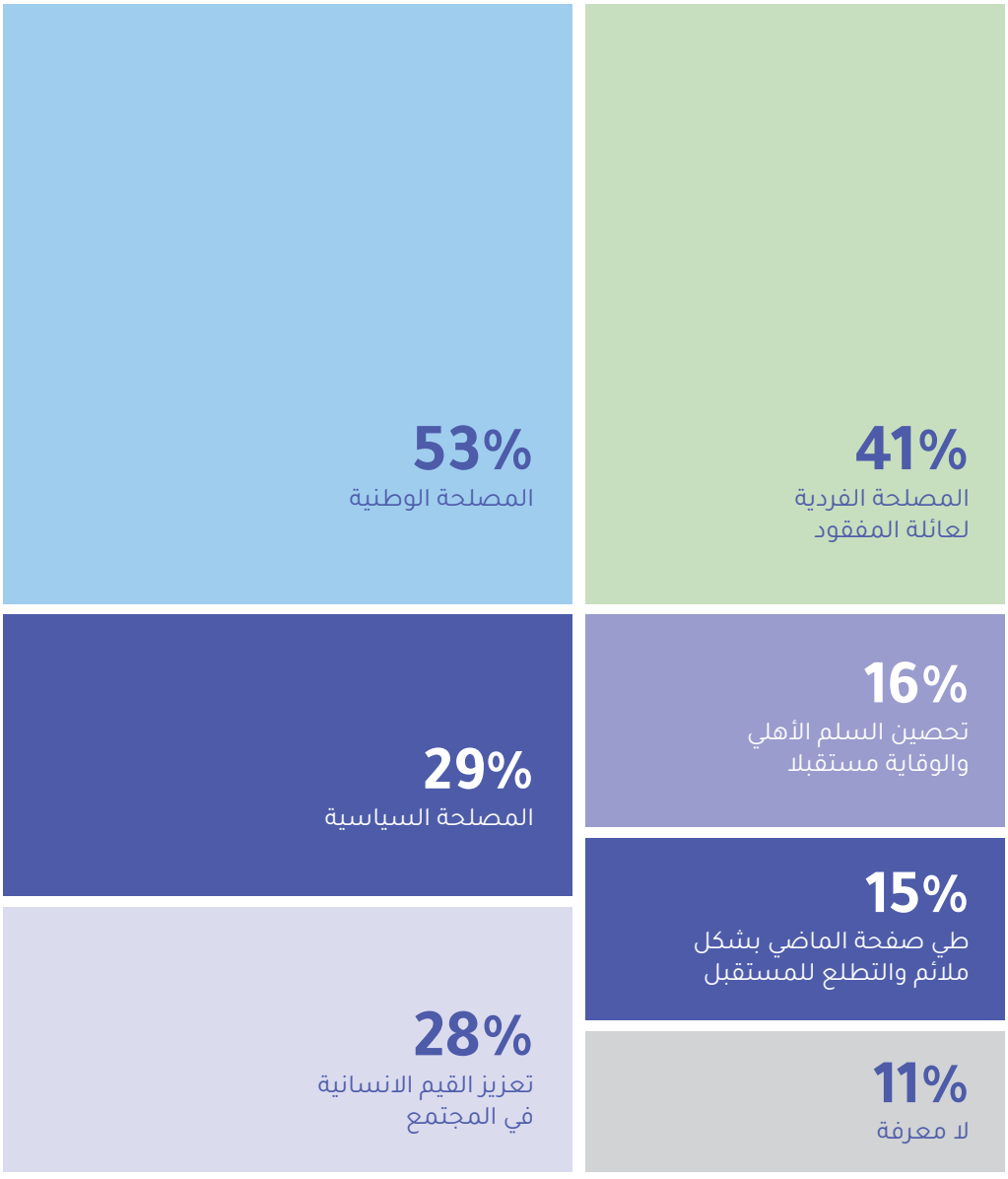

المحور الرابع: المعرفة بالهيئة الوطنية ودورها

يشمل هذا المحور 6 أسئلة (السؤالان 7 و8، ومن السؤال 18 إلى 21)، تغطّي النقاط التالية: العلم بوجود القانون والهيئة؛ دور الهيئة؛ مسؤولية السلطات الرسمية تجاه الهيئة؛ الرغبة في التعاون مع الهيئة.

بحسب النتائج، بلغ عدد **الذين يعلمون بوجود القانون 105 وبتشكيل الهيئة 772 فردًا يمثّلون 26% من إجمالي العيّنة.** ولهؤلاء توجّه السؤال التالي عن دور الهيئة الوطنية، فأتت النسبة الكبرى **للدور الإنساني (59% من المعنيين)، وهذا ما ينسجم مع الدور الذي أناطه القانون بها.** في المقابل، شكّل مَن يعتبرون أنّ دور الهيئة عقابي 5% فقط، وهذا أيضًا ما ينسجم مع مقاربة المجتمع المدني ولجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان، ومع الدور المناط بالهيئة الوطنية.

شكل بياني هـ:
المعرفة بدور الهيئة الوطنية

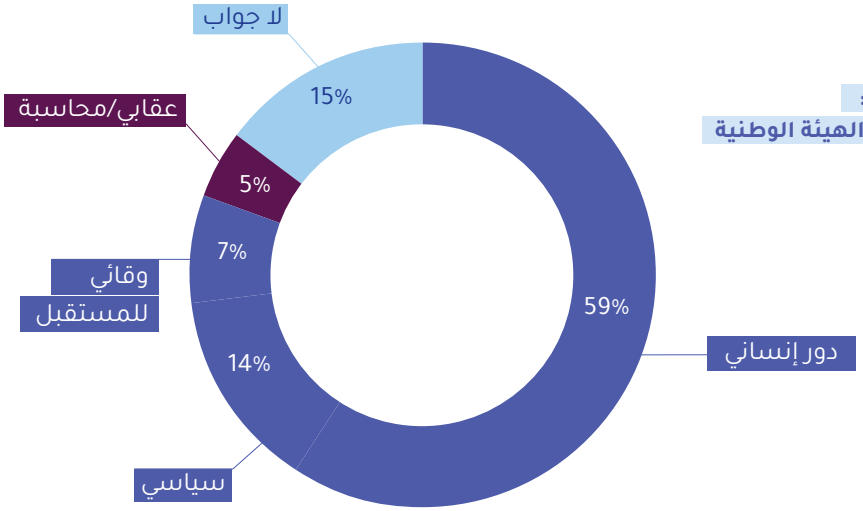

من جهة أخرى، فإنّ 606 أفراد يمثّلون 21% **من العيّنة الإجمالية عبّروا عن رغبتهم في التعاون مع الهيئة،** وهذه نسبة مقبولة جدًّا. ومن أصل هؤلاء، اختار 61% التعاون من خلال المناصرة والدعم، مقابل **36% أعربوا عن استعدادهم للتطوّع للعمل مع الهيئة،** و23% قالوا إنّهم مستعدون لتقديم المعلومات عن المفقودين ومواقع الدفن والمقابر الجماعية. وتدلّ هذه النسب على طاقات تطوّعية كامنة يمكن الإفادة منها من أجل كشف المصير.

ثمة نقطة أخيرة بالغة الأهمية في هذا السياق تتعلّق برأي المواطنين بشأن مسؤولية السلطات الرسمية تجاه الهيئة. فالنسبة الكبرى من الأفراد المستفتين **(80%) ترى أدوارًا مباشرة للسلطات الرسمية والمسؤولين فيها في دعم الهيئة،** تشمل توفير البيانات والشهادات والمعلومات (42%)، والدعم السياسي والمادي (39%)، والفصل بين قضيّة المفقودين والمخفيين قسرًا وبين أيّ موقف سياسي موالٍ أو معارض (22%). ففي نهاية المطاف، **يعتبر المواطنون أنّ قضيّة المفقودين والمخفيين قسرًا هي قضيّة وطنية وإنسانية، وأنّه لا يمكن للسلطات الرسمية أن تتنصّل من مسؤولياتها في هذا المجال، بما في ذلك تحييدها عن الصراع السياسي.** ففي وعي المواطنين، إنّ المسألة إنسانية أوّلًا، وهي تتعلّق بحقّ غير قابل للمساومة. كما أنّ **المواطنين لا يولون أيّ أهمية للجانب العقابي والانتقامي، بل إنّ تركيزهم ينصبّ على مسؤولية السلطات الرسمية، والأحزاب استطرادًا، في كشف المصير وتمكين العائلات والمجتمع من طيّ هذه الصفحة المؤلمة من تاريخ لبنان.**

شكل بياني و: دور المسؤولين في دعم الهيئة الوطنية

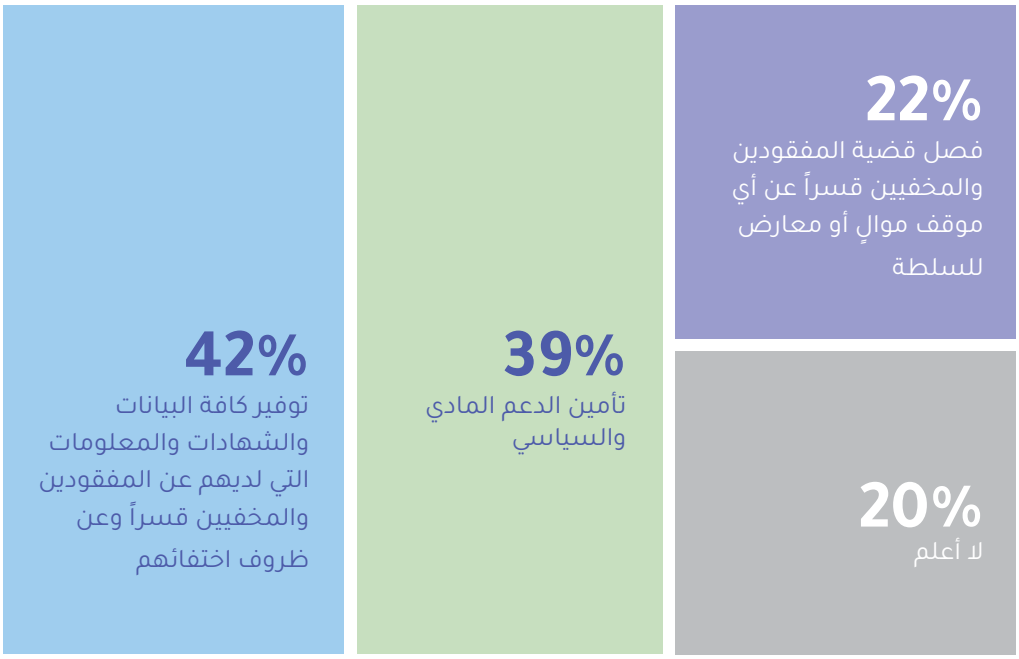

ملاحظات عامّة

تضمّن هذا الملخّص النتائج الرئيسية للدراسة على المستوى الوطني. ويتضمّن التقرير الكامل تفاصيل إضافية تشمل تحليل الإجابات حسب المتغيّرات التالية: الجنسية، والجنس، والعمر، والمستوى التعليمي، والتوزّع الجغرافي على المناطق.

بشكل عام، تبيّن أنّ عامل العمر هو العامل المنفرد الأكثر تأثيرًا ودلالة في تحديد الإجابات المتعلّقة بمستوى المعرفة بقضيّة المفقودين ومستوى متابعتها. ففي معظم الأسئلة، كانت إجابات الفئات العمرية الأعلى، لا سيّما فئة 61 سنة وما فوق، وفئة 51-60 سنة، تعبّر عن معرفة ومتابعة أفضل من الفئات العمرية الشابّة. كما أنّ ما يميّز الإجابات حسب الفئات العمرية هو أنّها كانت متّسقة ومتدرّجة وتصاعدية من الفئة العمرية الأدنى إلى الفئة العمرية الأعلى معظم الأحيان، وهو ما لا نجده في توزيع الإجابات حسب المتغيّرات الأخرى. لكن، تخرج عن هذا النمط الإجابة على السؤال الثامن الخاص بتحديد الوظيفة الرئيسية للهيئة الوطنية بحسب رأي المستفتين، فقد سجّلت إجابة أنّها «مهمة إنسانية» نسبة مرتفعة عند الفئتَين العمريتَين 51 - 60 سنة، و61 سنة وما فوق، وكذلك عند الفئتَين العمريتَين الشابتَين أقل من 21 سنة، و21 - 30 سنة. ويعود التقارب في النتائج هنا إلى عامل العمر والقرب الزمني من الحرب بالنسبة إلى كبار السن، في حين أنّه يعود إلى نوع الثقافة السائدة بين الشباب بالنسبة لمن هم دون الثلاثين.

من جهة أخرى، فإنّ الذكور عمومًا أكثر معرفة ومتابعة من الإناث. وقد سُجِّل اهتمام أكبر وأجوبة أكثر راديكالية لدى الفلسطينيين مقارنةً باللبنانيين، لا سيّما لجهة المعرفة بوجود مفقود في محيط المستفتى، والمتابعة، والحسم في مسؤولية السلطات الرسمية، ولجهة كون كشف المصير حقّ غير قابل للتنازل عنه والمساومة عليه.

ويعود ذلك إلى الوضع الخاصّ للاجئين الفلسطينيين في المخيّمات، ومستوى الضغط والمعاناة الذي يعيشونه بحكم اللجوء. كما أنّه يعود إلى السكن ضمن بيئة مغلقة نسبيًا وفي مساحة ضيّقة في المخيّمات، حيث التفاعل الاجتماعي مكثّف أكثر من التفاعل في المناطق اللبنانية. ويعزّز هذا الرأي أنّ نسبة المعرفة بوجود مفقود في محيط المستفتين (بمَن فيهم اللبنانيون)، مفصّلة حسب المستوى التعليمي، هي أعلى لدى الأشخاص من ذوي مستوى التعليم المتوسّط وما دون (30%) والمستوى المهني (27%)، في حين تبلغ 19% و20% للأشخاص من ذوي المستويَين الجامعي والثانوي. ويُعتبَر مستوى التعليم هنا مؤشرًا غير مباشر على المستوى الاجتماعي، حيث يرجَّح أن يكون مَن لم يتجاوزوا التعليم المتوسّط من الفئات الاجتماعية الشعبية ومن سكّان المناطق والأحياء التي غالبًا ما يكون فيها كثافة أعلى في التفاعل الاجتماعي بفعل القرب السكني، مقارنةً بغلبة الخصوصية الفردية في الأحياء التي يسكنها مَن هم أفضل حالًا. وما عدا هذه الحالة، لا يمكن تبيّن وجود نمط محدّد في توزيع الإجابات حسب المستوى التعليمي.

أخيرًا، وبالنسبة إلى توزّع الإجابات حسب الانتماء الجغرافي، لا يمكن تبيّن أيّ إتجاه أو نمط في الإجابات. فالنتائج تُظهِر تفاوتات كبيرة أحيانًا بين منطقة وأخرى بالنسبة إلى سؤال معيّن، ثم تفاوتات كبيرة بين مناطق مغايرة بالنسبة إلى سؤال آخر، من دون منطق محدّد. لذلك، لم يرد عرض التوزّع الجغرافي في هذا الملخّص. ويتضمّن التقرير الإجمالي أمثلة عن مثل هذه التفاوتات التي لا يمكن تفسيرها استنادًا إلى نتائج الاستطلاع (يعود ذلك في جزء منه إلى حجم العيّنة وتوزّعها على الأقضية والمحافظات). ولذلك، اكتفى الملخّص بعرض النتائج على المستوى الوطني.

خلاصة اجمالية

خمسون سنة مضت على بدء الحرب الاهلية (1975)

خمس وثلاثون سنة على توقيع اتّفاق الطائف (1989)
وانتهاء الحرب رسميًا (1990)

أربع وثلاثون سنة على قانون العفو (1991)

سبع سنوات على صدور القانون 2018/105

خمس سنوات على تشكيل الهيئة الوطنية للمفقودين
والمخفيين قسرًا (2020)

كلّها تواريخ ذات ارتباط مباشر بقضيّة المفقودين والمخفيين قسرًا.

إنّ انقضاء خمسة عقود على هذه القضيّة بدون وجود آليات وهياكل ثابتة وذات صلاحية تعمل بشكل منهجي على إيصالها إلى خواتيمها، وأوّلها كشف المصير، قد ترك أثرًا سلبيًا شخصيًا على أفراد عائلات الضحايا، وعلى المجتمع اللبناني وذاكرته الجماعية على حدّ سواء.

يمثّل صدور القانون 2018/105 بتأثير مباشر وضغط من المجتمع المدني وجمعيات أهالي المفقودين، خطوةً هامة لتكريس الحقّ في المعرفة، والتكريم، وجبر الضرر لعائلات الضحايا، وتكريس اعتبار هذه القضيّة قضيّة وطنية تخصّ المجتمع بأسره، وتتعلّق بحاضره ومستقبله، لا بماضيه وذاكرته فقط. كما أنّ تشكيل الهيئة بعد ذلك بسنتَين يشكّل بدوره خطوة هامة لوضع القانون موضع التنفيذ، لكن بدون أن يقترن ذلك - في رأي الهيئة الوطنية نفسها - بتوفير المتطلّبات الكثيرة اللازمة لقيامها بمهامّها.

لقد بيّنت الدراسة الاستطلاعية لرأي المواطنين اللبنانيين (والمقيمين الفلسطينيين) إزاء هذه القضيّة حصول تآكل في الوعي ومستوى الاهتمام. ونلحظ ذلك في كون مستوى المعرفة والمتابعة أعلى بشكل محسوس عند الفئات العمرية الأعلى، بما أنّ أفرادها إمّا عايشوا أحداث الخطف والإخفاء القسري أثناء الحرب، وإمّا أنّهم أقرب زمنيًا إليها. كما أنّ انخفاض نسبة المتابعة الدائمة لأخبار المفقودين أتت متدنّية (8% فقط مقابل 31% تابعوها سابقًا)، وهو أمر لا يعود حصرًا إلى تآكل الاهتمام، بل يساهم فيه أيضًا غياب الحضور المستمرّ لهذه القضيّة في الحياة السياسية والعامّة والاعلام بشكل ممنهج وهادف، ما خلا بعض المناسبات مثل ذكرى 13 نيسان، واليوم العالمي للمخفيين في 30 آب، أو حدثًا هامًا ذا صلة (كما في حال الإفراج عن بعض المعتقلين اللبنانيين في السجون السورية، أو اكتشاف مقبرة مدوخا في البقاع الغربي في صيف 2023). وهذا يعني أنّ الوعي بأهمية هذه القضيّة والاهتمام بها حالة موجودة كامنة، تتحوّل إلى فعل عندما يكون هناك ما يحفز على ذلك.

إلا أنّ هذا التآكل لا يعني وجود تراجع في الوعي عند عموم المواطنين بأحقّية هذه القضيّة، حيث أنّ غالبية كبيرة منهم تعتبر كشف مصير المفقودين والمخفيين قسرًا حقًا لا يمكن التنازل عنه أو المساومة عليه، وأنّ أيّ نقاش في هذا الصدد يجب أن يكون في سياق مسار المصالحات الوطنية أو «المصالحة الوطنية». هذه «المصالحة الوطنية» التي كان يُفترَض أن تحصل على المستويات الشعبية والقاعدية وفق منهجية سليمة، لكنّها لم تحصل بل استعيض عنها بقانون العفو (1991). وقد تلاه الاستعاضة عن المصالحة الوطنية الشاملة بإعادة بناء السلطة وإدماج الأحزاب والميليشيات المتحاربة في هياكل السلطة والدولة والمؤسّسات[5]. وقد أدّى ذلك إلى تغييب قضيّة المفقودين والمخفيين قسرًا عن جدول الأعمال السياسي، وبقيت بعض عناصر التوتّر والانقسام قائمة، وهذا ما عبّر عنه عدد من الأفراد الذين شملتهم الدراسة من مخاوف وهواجس بشأن «نكء الجراح» وإثارة النعرات الطائفية وإحياء الرغبة في الانتقام.

مع ذلك، لا يمكن إلّا أن نلحظ أنّ هؤلاء كانوا أقلّية مقارنةً بالذين أكّدوا على فوائد كشف المصير، لا باعتباره أمرًا يتعلّق بتحقيق العدالة بشأن ما حصل في الماضي، بل لأنّه أساس التصالح الوطني وترسيخ السلم الأهلي راهنًا ومستقبلًا. هذا الموقف الأخير هو ما يميّز التوجّه الغالب بوضوح لدى الرأي العام في لبنان إزاء هذه القضيّة. فالمواطنون يعتبرون أنّ وظيفة الهيئة الوطنية المولجة متابعة هذه القضيّة هي وظيفة إنسانية بالدرجة الأولى وهي الوظيفة الغالبة، في حين أنّ قلّة عددية هامشية (5%) أشارت إلى الجانب العقابي. وهذا مؤشّر إلى التوافق بين تحديد مهمّة الهيئة الوطنية في القانون 105، وخطّة العمل والممارسة التي اعتمدتها الهيئة خلال السنوات الخمس من ولايتها الأولى - التأسيسية، هذا من جهة، ونظرة المجتمع إلى هذا الدور من جهة أخرى.

والمواطنون اللبنانيون لا يعفون السلطات الرسمية والأحزاب من مسؤولياتهم في هذه القضيّة. وتتمثّل مسؤولية الأحزاب في أنّهم كانوا شركاء في القتال في فترة الحرب سابقًا، وأنّهم شركاء في السلطة حاليًا. أمّا مسؤولية السلطات الرسمية من حكومة وبرلمان وما يرتبط بهما من أجهزة ومؤسّسات، فتتمثّل في أنّهم في السلطة ويتولّون حكم البلاد ورسم سياساتها وأولوياتها. والرسالة التي يوجّهها المواطنون والمقيمون في لبنان، والتي تبدو واضحة في استطلاع الرأي، هي أنّه لا يمكن تفسير إصدار القانون 105 وتشكيل الهيئة الوطنية على أنّهما نهاية مهمّة ودور السلطات الرسمية من خلال إحالة هذه المهمّة وهذا الدور إلى الهيئة الوطنية. فالسلطات الرسمية تبقى هي المسؤولة على مستويَين:

- **المستوى الأوّل:** بصفتها مؤسّسات دستورية وبسبب وجود مكوّنات سياسية حزبية فيها، لا يمكن للسلطات الرسمية التنصّل من مسؤولية وضع هذه القضيّة على جدول أعمال الحكومة والبرلمان وسائر المؤسّسات الحكومية، من أجل كشف مصير المفقودين والمخفيين قسرًا باعتباره عملًا سياسيًا (بالمعنى النبيل) ووطنيًا له علاقة باستقرار لبنان السياسي والاجتماعي حاضرًا ومستقبلًا.

- **المستوى الثاني:** إنّ السلطات الرسمية معنية بتوفير كلّ المتطلبات التي تمكّن الهيئة الوطنية من القيام بمهامها. لذلك، طالبها المواطنون بتوفير الدعم السياسي والمادي، وبتزويد الهيئة بكلّ المعلومات والشهادات والبيانات والوثائق ذات الصلة، وبالفصل بين قضيّة المفقودين والمخفيين قسرًا وبين الاستقطابات السياسية على اختلافها.

أخيرًا، أتت نتائج هذا الدارسة الاستطلاعية لتقدّم أدلّة موضوعية إضافية على أهمية كشف مصير المفقودين والمخفيين قسرًا بالنسبة إلى حاضر لبنان ومستقبله. لقد وفّر قانون العفو، وانقضاء خمسين سنة على بداية فعل الإخفاء القسري وممارسات الحرب، والقانون 105 وممارسات الهيئة لجهة الحياد السياسي والالتزام بالبعد الإنساني للقضيّة، ضمانات سياسية ومعنوية وقانونية لتطمين أصحاب الهواجس من أيّ مقاربة انتقامية أو عقابية. وتأتي نتائج هذه الدراسة الاستطلاعية لموقف الرأي العام من هذه القضيّة لتشكّل ضمانة إضافية على أنّ المنطق الانتقامي ليس له مكان في وعي المواطنين اللبنانيين والفلسطينيين المقيمين ومواقفهم.

لعلّ هذه الدراسة التي لخّصنا نتائجها الرئيسية في الصفحات السابقة، والتي ننشر تفاصيلها كاملة في تقرير منفصل، تساعد في إقناع المعنيين بفتح الصندوق الأسود لقضيّة المخطوفين والمخفيين قسرًا خلال السنوات الماضية، من خلال مشاركة ما يتوفّر لديهم من معلومات لكشف المصير، خدمةً لهدف إنساني بحت، وإنفاذًا لحقوق الأهالي وحقوق المجتمع التي لا يمكن التنازل عنها والمساومة عليها.

ولعلّ هذه الدراسة تحفزّ الحكومة الحالية، وكلّ حكومة لاحقة، على تقديم الدعم الشامل والكافي للهيئة كي تقوم بدورها، وعلى أن تقوم هي أيضًا بدورها كحكومة معنية بوضع قضيّة المفقودين والمخفيين قسرًا في لبنان على جدول أعمالها، بدون تحفّظ أو تمييز.

الهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيين قسرًا
آذار 2025

1. مصطلح «المفقودون والمخفيون قسرًا» هو الوصف القانوني المعتمد في القانون 2018/105. أمّا في سياق النص، فإنّ استخدام مصطلح «المفقودون/ المفقودين» منفردًا يأتي من باب الاختصار وتسهيل القراءة، ويفيد مجمل المفقودين والمخفيين قسرًا.
2. نفذ مكتب الإحصاء والتوثيق دراسة استطلاعية بناء على تكليف من الهيئة الوطنية، صيف 2024. يمكن الاطّلاع على نتائج الدارسة كاملة مع ملحقاتها على موقع الهيئة. ويمكن للباحثين والطلّاب الجامعيين التواصل مع الهيئة من أجل الاطّلاع على البيانات التفصيلية التي يمكن أن يستخدموها في أبحاثهم للأغراض العلمية.
3. يمكن الاطلاع على الاستبيان في الملحق 1. يتبّع العرض في هذا الملخص الترتيب نفسه لتسلسل الأسئلة في الاستبيان التي تتعلق بالمحاور الاربعة، ما عدا السؤالين السابع والثامن اللذين تم جمعهما مع الأسئلة 18 إلى 21 التي تكوّن مجتمعة المحور الرابع.
4. المناطق الأحد عشرة هي: 1- محافظة عكار؛ 2- الشمال 1: طرابلس، الضنية والمنية؛ 3- الشمال 2: زغرتا، بشري، الكورة والبترون؛ 4- جبل لبنان 1: جبيل، كسروان والمتن؛ 5- جبل لبنان 2: بعبدا، عاليه والشوف؛ 6- محافظة البقاع 1: البقاع الغربي؛ 7-محافظة البقاع 2: زحلة وراشيا؛ 8- محافظة بعلبك الهرمل: بعلبك والهرمل؛ 9- بيروت: الدائرتان الانتخابيتان بيروت 1 و2؛ 10- محافظة الجنوب: الزهراني، جزين، صور وصيدا؛ 11- محافظة النبطية: النبطية، بنت جبيل، حاصبيا ومرجعيون.
5. حصلت بعض المصالحات خلال العقود السابقة، أبرزها مصالحة الجبل. وحصلت أيضًا مصالحات محلّية في أكثر من مكان بناء على مبادرات محلّية أو مبادرات من المجتمع المدني. لكنّها لم تكن كافية، ولا كانت عملية شاملة لكلّ الفئات وكلّ المناطق بشكل منهجي، وعلى أساس أنّها مكوّن من مسار وطني شامل.

استطلاع الرأي في قضية المفقودين والمخفيين قسرا في لبنان

التقرير الكامل لنتائج الاستطلاع

ملخّص عن أبرز نتائج استطلاع الرأي

ترد أدناه أبرز النتائج الرقمية التي توصّل إليها استطلاع الرأي، أمّا التفاصيل فترد في الفقرات اللاحقة من التقرير:

أكّدت غالبية 58.3% وجود مفقودين منذ حرب 1975.

الأكبر سنًّا على دراية بقضيّة المفقودين أكثر من الأصغر سنًّا.

الفلسطينيون على دراية أكثر من اللبنانيين بقضيّة المفقودين.

الذكور على دراية أكثر من الإناث بقضيّة المفقودين.

غالبية 63.9% من أفراد العيّنة ليس لديهم فكرة عن عدد المفقودين والمخفيين قسرًا.

38.2% من الذين أكّدوا وجود مفقودين منذ 1975 لا يعرفون عددهم.

غموض في حجم القضيّة عدديًا لدى جميع الفئات العمرية.

فقط 8.7% يتابعون الأخبار التي تتعلّق بقضيّة المفقودين والمخفيين قسرًا.

الأكبر سنًّا أكثر متابعة للأخبار المتعلّقة بقضيّة المفقودين من الجيل الشاب.

غالبية 73.8% لم يسمعوا بالهيئة الوطنية المستقلّة للمفقودين والمخفيين قسرًا.

الأكبر سنًّا هم على معرفة بالهيئة الوطنية المستقلّة للمفقودين والمخفيين قسرًا أكثر من الأصغر سنًّا.

الدور الإنساني للهيئة (59.3%) هو الأكثر أهمية مقارنة بأدوارها الأخرى.

أكثر من خُمس المستفتين (22.9%) يعرفون أحد المفقودين في بيئتهم.

الأكبر سنًّا يعرفون أحد المفقودين أكثر من الأصغر سنًّا.

أكّدت غالبية 63.7% أنّه تمّ التبليغ عن المفقود، في حين أنّ 26.8% لا معرفة لديهم ما إذا تمّ التبليغ.

الجهة التي تمّ التبليغ لديها: في المرتبة الأولى القوى الأمنية والقضاء (28.8%)، تليها المرجعية الحزبية (18.1%)، ثمّ لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان (16.7%)، وأخيرًا مرجعية سياسية (13.5%).

متابعة قضيّة المفقود: أكّدت نسبة 34.5% من أصل 675 مستفتى يعرفون أحد المفقودين، أنّ قضيّة المفقود الذي يعرفونه ما زالت متابعة، ما يشكّل 7.9% فقط من إجمالي العيّنة.

العائلة هي الأكثر متابعة لقضيّة المفقودين.

84.7% يعتبرون السلطات الرسمية والحزبية مسؤولة عن كشف مصير المفقودين.

يعتبر 69.9% أنّ كشف مصير المفقودين هو حقّ لأهالي المفقودين غير قابل للتنازل عنه أو المساومة عليه.

70.2% اختاروا المصلحة الوطنية و/أو تعزيز القيم الإنسانية في المجتمع و/أو تحصين السلم الأهلي والوقاية من حالات فقدان في المستقبل و/أو طيّ صفحة الماضي بشكل ملائم والتطلّع إلى المستقبل.

13.4% (394 مستفتى) توقّعوا نتائج سلبية عبر اختيار إثارة نعرات طائفية و/أو زعزعة السلم الأهلي و/أو استحضار لغة الحرب الأهلية ومنطق الانتقام، بدون اعتبار أيّ ناحية إيجابية.

80% من المستفتين أكّدوا على دعم الهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيين قسرًا من قبل المسؤولين السياسيين واحترام استقلاليتها.

بلغت نسبة الراغبين في التعاون مع الهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيين قسرًا 20.5%.

35.6% من أصل 606 مستفتى أبدوا رغبتهم في التعاون مع الهيئة، وهم يرغبون في التطوّع لصالح الهيئة الوطنية.

المقدّمات: عن الدراسة ومواصفات العيّنة

عن الدراسة الاستطلاعية

بناءً على طلب الهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيين قسرًا، صمّم «مكتب الإحصاء والتوثيق» دراسة ميدانية/ استطلاع رأي لاستكشاف مدى معرفة المواطنين المقيمين في لبنان بقضيّة المفقودين والمخفيين قسرًا، ومَن هي الجهات المسؤولة عن كشف مصيرهم برأيهم، ورأيهم في الهيئة الوطنية ودورها. ونُفِذّت الدراسة خلال شهرَي تمّوز وآب 2024.

استخدم «مكتب الإحصاء والتوثيق» استبيانًا مكونًا من مجموعة 21 سؤالًا تسمح بتحديد الخصائص العامّة للعيّنة، وتغطّي أربعة محاور: المعرفة العامّة بالقضيّة؛ المعرفة المحدّدة بوجود مفقود في محيط المستفتى ومتابعة قضيته؛ طبيعة الحقّ في كشف المصير ومَن هو المسؤول عنه؛ والمعرفة بالهيئة الوطنية ودورها.

نعرض في ما يلي النتائج الشاملة لهذه الدراسة: في البداية عرض لمواصفات العيّنة؛ ثم يلي ذلك أربعة فصول مخصّصة للمحاور الأربعة المشار إليها. ويتبع العرض - بشكل عام - تسلسل أسئلة الاستمارة عينها، ما عدا السؤالَين السابع والثامن حيث نقلًا إلى الفصل الأخير. ويخلص العرض إلى بعض الملاحظات الختامية والاستنتاجات، تليها الملاحق.

كلّ البيانات والمعطيات الإحصائية الواردة في هذا التقرير مطابقة للنتائج التي أعدها مكتب الإحصاء والتوثيق، إلّا أنّ فريق الهيئة الوطنية تدخّل في طريقة العرض وفي بعض التحليل الإضافي للنتائج، بما يركّز على بعض النقاط التي لها صلة بعملها وأهمية فيه.

مواصفات العيّنة

أ. حجم العيّنة وتوزّعها حسب الجنسية

بلغ حجم العيّنة الإجمالي 2949 شخصًا، يشكّل اللبنانيون 85% منهم (2513) أمّا الـ15% الباقون فهم فلسطينيون مقيمون في 8 مخيّمات موجودة على الأراضي اللبنانية (436)[6].ويمكن الاطّلاع على التوزّع الجغرافي التفصيلي في الملحق رقم 1 في نهاية التقرير.

الجدول 1: توزّع العيّنة حسب الجنسية

الجنسية	العدد	٪
لبناني/ة	2 513	85,2
فلسطيني/ة	436	14,8
الاجمالي	2 949	100,0

ب. التوزّع الجغرافي

تمّ توجيه السؤال للمستفتى اللبناني عن بلدته والقضاء حسب مكان القيد في الهوية. أمّا المستفتون الفلسطينيون فقد تمّ توجيه السؤال على أساس مكان السكن في ثمانية مخيّمات موجودة في لبنان. إنّ تفصيل توزّع العيّنة حسب قضاء القيد بالنسبة إلى اللبنانيين، وحسب مكان السكن/المخيّم بالنسبة إلى الفلسطينيين، موجود في الملحق رقم 1 في نهاية التقرير.

تسهيلًا لقراءة الجداول الإحصائية، تمّ دمج الأقضية في 11 منطقة (وهي المقصودة بتعبير المناطق في التقرير، وهي إمّا محافظة أو مجموعة أقضية في محافظة)، ما عدا الاستثناءات التي يشار إليها في متن التقرير. وهذه المناطق مجمّعة على النحو التالي:

6. تسهيلًا للقراءة، تمّ تدوير النسب المئوية في متن النص والأشكال البيانية، وأبقي الرقم مع الكسور العشرية (رقم واحد بعد الفاصلة في الجداول).

الجدول 2: توزّع العيّنة الإجمالية حسب المناطق (عدد و%).

المنطقة	العدد	%
بيروت	380	12,9
جبل لبنان 1	200	6,8
جبل لبنان 2	340	11,5
الشمال 1	539	18,3
الشمال 2	139	4,7
عكار	174	5,9
الجنوب	386	13,1
النبطية	329	11,2
البقاع 1	169	5,7
البقاع 2	108	3,7
بعلبك	185	6,3
الاجمالي	2 949	100,0

1. محافظة عكّار
2. الشمال 1: طرابلس، والضنّية، والمنية
3. الشمال 2: زغرتا، وبشرّي، والكورة، والبترون
4. جبل لبنان 1: جبيل، وكسروان، والمتن
5. جبل لبنان 2: بعبدا، وعاليه، والشوف
6. محافظة البقاع 1: البقاع الغربي
7. محافظة البقاع 2: زحلة، وراشيا
8. محافظة بعلبك الهرمل: بعلبك، والهرمل
9. بيروت: الدائرتان الانتخابيتان بيروت 1 و2
10. محافظة الجنوب: الزهراني، وجزين، وصور، وصيدا
11. محافظة النبطية: النبطية، وبنت جبيل، وحاصبيّا، ومرجعيون.

الشكل البياني 1: توزّع العيّنة الإجمالية (لبنانيون وفلسطينيون) حسب المناطق %

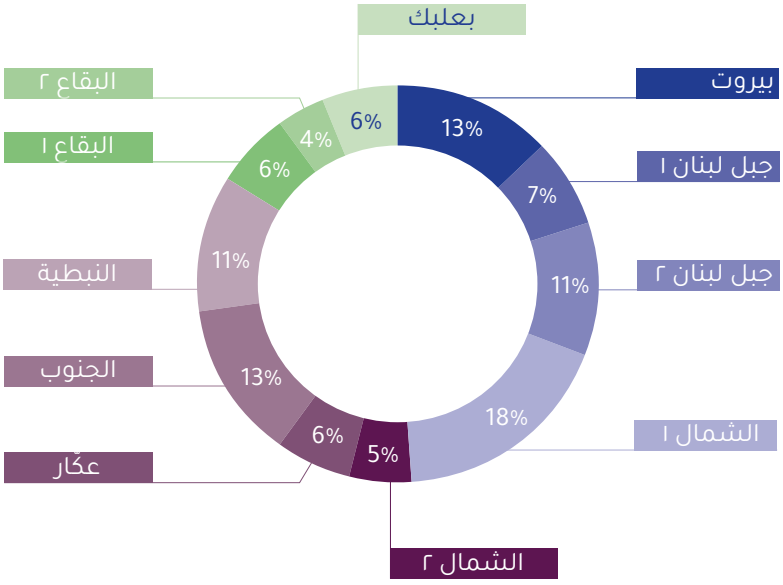

ج. التوزّع حسب الفئات العمرية

بلغ متوسّط عمر الأفراد المستفتين في العيّنة 41.7 سنة. وتوزّع المستفتون حسب الفئات العمرية على النحو الآتي:

الجدول 3: توزّع العيّنة حسب الفئات العمرية (عدد و%)

الفئات العمرية	العدد	%
أقل من 21	143	4,8
30 - 21	698	23,7
40 - 31	676	22,9
50 - 41	531	18,0
60 - 51	518	17,6
61 +	383	13,0
الاجمالي	2 949	100,0

د. توزّع العيّنة حسب الجنس

بالنسبة إلى توزّع العيّنة حسب الجنس، أتت النسبة 60% للذكور (1778)، و40% للإناث (1171).

الجدول 3: توزّع العيّنة حسب الجنس (عدد و%)

الجنس	العدد	%
ذكر	1 778	60,3
أنثى	1 171	39,7
الإجمالي	2 949	100,0

ه. توزّع العيّنة حسب المستوى التعليمي

أمّا بالنسبة إلى المستوى التعليمي، فإنّ ربع العيّنة تقريبًا بلغ المرحلة المتوسّطة أو ما دون، وحوالى 30% كانوا من المستوى الثانوي، و37% من المستوى الجامعي.

الجدول 4: توزّع العيّنة حسب المستوى التعليمي (عدد و%)

المستوى التعليمي	العدد	%
متوسّط وما دون	763	25,9
ثانوي	887	30,1
جامعي	1 101	37,3
مهني	166	5,6
غيره	32	1,1
الإجمالي	2 949	100,0

الشكل البياني 2: توزّع العيّنة حسب المستوى التعليمي %

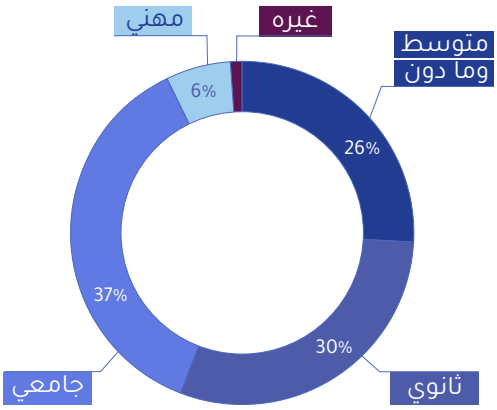

استخدام هذه الخصائص

في الفصول التي تلي، سوف تُستخدَم هذه الخصائص بصفتها متغيّرات لتفصيل عرض النتائج والتحليل. وسوف تُستخدَم كلّها أو يُستخدَم بعضها الذي له دلالة، بحسب كلّ سؤال على حدة.

الفصل الأوّل: المعرفة العامّة بقضيّة المفقودين

موضوع الفصل

يشمل هذا الفصل الأسئلة 4 و5 و6 من الاستبيان. وهي تهدف إلى استكشاف المعرفة العامّة بقضيّة المفقودين في لبنان، وتقدير عددهم، وهل هناك متابعة حالية أو سابقة لقضيّة المفقودين. ترد في ما يلي النتائج المفصّلة لإجابات أفراد العيّنة وفق تسلسل الأسئلة.

1.1 - وجود مفقودين منذ حرب 1975

السؤال الرابع: برأيك، هل ما يزال هناك مفقودون منذ حرب 1975؟

بحسب استطلاع الرأي، فإنّ 58% من المستفتين يعتقدون أنّ هناك مفقودين في لبنان منذ 1975، و25% أجابوا «لا أعلم»، مقابل 16% أجابوا «لا». وهذا يعطي دلالة أوّلية عن المعرفة العامّة بقضيّة المفقودين والمخفيين قسرًا، وهي نسبة أقلّ ممّا هو متوقّع. وربّما يمكن تفسير هذه النسبة جزئيًا بسبب عدم اقتناع بعض المستفتين بوجود مفقودين أحياء بعد انقضاء 50 سنة على اندلاع الحرب الأهلية عام 1975.

وعند النظر في تفاصيل الإجابات حسب المناطق، نكتشف وجود تفاوتات كبيرة، حيث أنّ نسبة الجواب الإيجابي (هناك مفقودون) تبلغ أقصاها في البقاع 2 (زحلة، وراشيا) والنبطية وجبل لبنان 1 (جبيل، وكسروان، والمتن)؛ في حين تسجّل النسب الأدنى في البقاع 1 (البقاع الغربي) والشمال 2 (زغرتا، وبشرّي، والكورة، والبترون). ولا يوجد دلالة محدّدة لهذا التفاوت في الإجابات حسب المناطق، وهو أمر سيتكرّر بالنسبة إلى الأسئلة الأخرى.

الجدول 5: المعرفة بوجود مفقودين منذ 1975 (عدد و%)

وجود مفقودين منذ 1975	العدد	%
نعم	1 718	58,3
لا	488	16,5
لا أعلم	743	25,2
الإجمالي	2 949	100,0

الشكل البياني 3: توزّع المعرفة بوجود مفقودين منذ 1975 حسب المناطق (%)

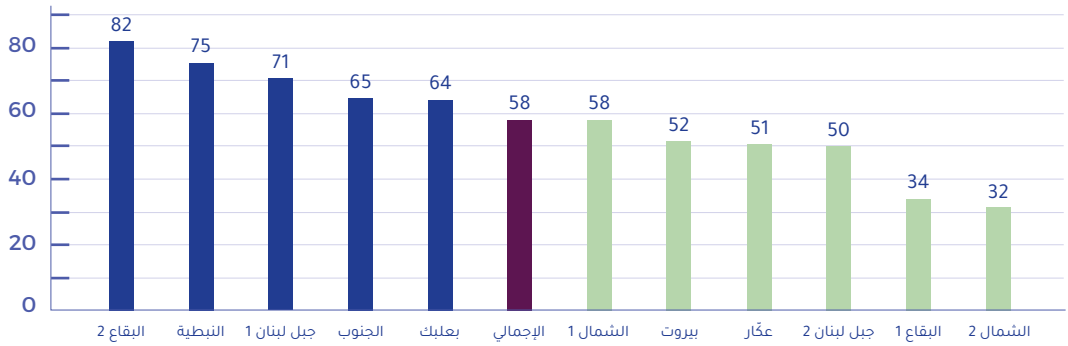

من جهة أخرى، لا يوجد أيضًا أيّ اتّجاه متّسق للترابط بين مستوى التعليم والمعرفة بوجود مفقودين ومخفيين قسرًا في لبنان، في حين تلعب عوامل أخرى مثل العمر والجنس دورًا أكثر أهمية في ذلك، كما سيتبيّن من الفقرات التي تلي.

الأكبر سنّا على دراية بقضيّة المفقودين أكثر من الأصغر سنّا

كما سبقت الإشارة إلى ذلك، بلغت نسبة المستفتين الذين أجابوا بنعم على السؤال الرابع 58% (أي أنّهم يعتقدون بوجود مفقودين منذ حرب 1975). وتخطّت النسبة 60% لدى المستفتين الذين فاقت أعمارهم 30 سنة، وتراجعت عن المتوسّط بـ 12 نقطة بالحدّ الأدنى لدى المستفتين الذين تدنّت أعمارهم عن 31 سنة. وتبلغ هذه النسبة أقصاها عند الفئة العمرية 61 عامًا وما فوق (تقريبًا 65%) في حين تبلغ أدناها عند من هم دون 21 سنة (44%)، والنسبة الكبرى عند هذه الفئة الأخيرة هي جواب "لا أعلم" (47%).

الشكل البياني 4: توزّع المعرفة بوجود مفقودين منذ 1975 حسب المستوى التعليمي (%)

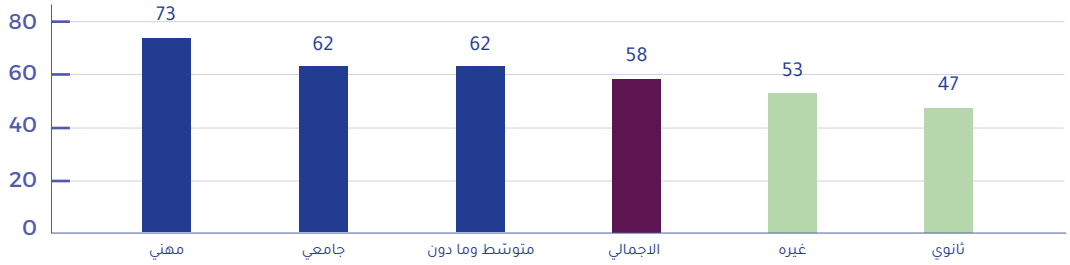

الجدول 6: التقاطع بين الاعتقاد بوجود مفقودين منذ حرب 1975 والفئة العمرية (%)

الفئات العمرية	نعم	كلا	لا أعلم	الاجمالي	الفارق عن المتوسط
أقل من 21	44,1	9,1	46,9	100,0	- 14,2
21 - 30	46,3	18,2	35,5	100,0	- 12,0
31 - 40	60,2	14,5	25,3	100,0	2,0
41 - 50	64,8	18,6	16,6	100,0	6,5
51 - 60	64,3	17,6	18,1	100,0	6,0
61 +	64,8	15,7	19,6	100,0	6,5
الاجمالي	58,3	16,5	25,2	100,0	0,0

الشكل البياني 5: التقاطع بين الاعتقاد بوجود مفقودين منذ حرب 1975 والفئة العمرية (%)

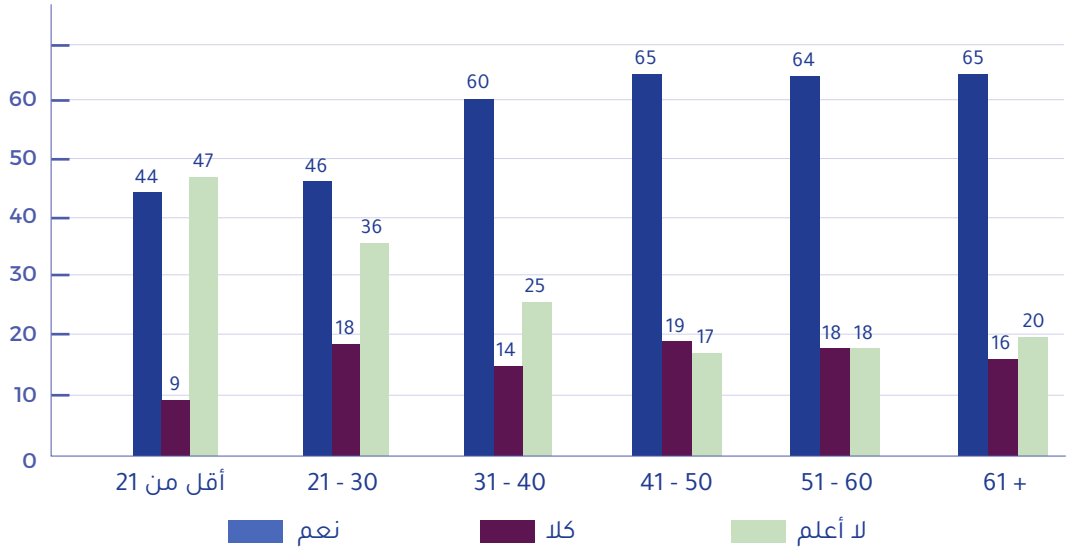

المعرفة بوجود مفقودين حسب الجنس والجنسية

بيّنت نتائج استطلاع الرأي أنّ الذكور على دراية بوجود مفقودين أكثر من الإناث بنسبة 61% إلى 54%. كما أنّ نسبة الفلسطينيين الذين يعتقدون بوجود مفقودين منذ 1975 أعلى ممّا هي عليه بالنسبة إلى اللبنانيين (65% مقابل 57%). وهذا النمط من التفاوت يتكرّر في أكثر من سؤال، كما سيظهر في الفقرات التي تلي.

الجدول 7: تقاطع المعرفة بوجود مفقودين حسب الجنس (%)

الجنس	نعم	كلا	لا أعلم	الاجمالي
ذكر	60,9	17,9	21,1	100
أنثى	54,2	14,4	31,3	100
الإجمالي	58,3	16,5	25,2	100

الجدول 8: تقاطع المعرفة بوجود مفقودين حسب الجنسيّة (%)

الجنسية	نعم	كلا	لا أعلم	الاجمالي
لبناني/ة	57,1	16,0	26,9	100
فلسطيني/ة	64,7	19,7	15,6	100
الاجمالي	58,3	16,5	25,2	100

1.2 - تقدير عدد المفقودين

السؤال الخامس: إذا نعم (السؤال الرابع)،
هل تعرف/تعرفين عددهم؟

أجاب 1718 شخصًا بالإيجاب على السؤال السابق، أي أنّهم يعتقدون أنّه لا يزال هناك مفقودون في لبنان منذ 1975. هؤلاء هم «المعنيون» بالجواب عن السؤال الخامس عن تقديرهم لعدد المفقودين. وقد تضمّن السؤال ثلاثة خيارات: أقلّ من 5000، وبين 5000 و10000، وأكثر من 10000.

قدّر 24% من المستفتين المعنيين أنّ العدد أقلّ من 5000؛ و25% قدّروا العدد بين 5000 و10000؛ و13% قدّروه بأكثر من 10000. أمّا النسبة الباقية، وهي الأكبر وتبلغ 38% (656 من أصل 1718) أو 22% من العيّنة الإجمالية، فكان جوابها «لا أعرف».

وما يلفت النظر في هذه النتيجة هو أنّ نسبة الذين قدّموا تقديرهم لعدد المفقودين هي 36% فقط من إجمالي المستفتين. من جهة أخرى، فإنّ نصف هؤلاء قدّروا أنّ العدد هو إمّا أقلّ من 5000 أو بين 5000 و10000 وبنسب متقاربة (الربع لكلّ من الإجابتَين)، في حين أنّ النسبة الأدنى كانت لمَن قدّروا العدد بأنّه أكثر من 10000. ومعلوم أنّ الأرقام المتداولة إعلاميًا وفي التقارير القديمة تقدّر عدد المفقودين والمخفيين قسرًا في لبنان بما يزيد عن 17000 شخص، وهذا رقم تقديري وغير دقيق. والتباعد بين تقديرات المستفتين والأرقام المتداولة، يشير إلى عدم معرفتهم بهذه الأرقام التقديرية.

الجدول 9: تقدير عدد المفقودين في لبنان حسب رأي المستفتين (عدد و%)

تقدير عدد المفقودين	العدد	من المعنيين ٪	من الإجمالي ٪	الاجمالي
أقلّ من 5000	406	23,6	13,8	100
5001 - 10000	433	25,2	14,7	100
أكثر من 10000	223	13,0	7,6	100
لا أعرف	656	38,2	22,2	
إجمالي الذين يعلمون بوجود مفقودين	1 718	100,0		
غير معني	1 231		41,7	
الإجمالي	2 949		100,0	

تقدير العدد حسب المناطق

بالنظر إلى تفصيل الإجابات حسب المناطق، لا يمكن استخلاص نمط محدّد. فهناك تفاوتات في نسب الإجابات المختلفة لا يمكن إيجاد تفسير أكيد لها استنادًا إلى استطلاع الرأي الذي تمّ إجراؤه. وكذلك الأمر بالنسبة إلى تفصيل الإجابات حسب المستوى التعليمي. أي أنّ الانتماء إلى منطقة معيّنة أو مستوى تعليمي محدّد ليسا عاملَين مؤثرَين بقوّة وبشكل متّسق في تقدير عدد المفقودين والمخفيين قسرًا.

الشكل البياني 6: تقدير المستفتين المعنيين لعدد المفقودين حسب المناطق (%)

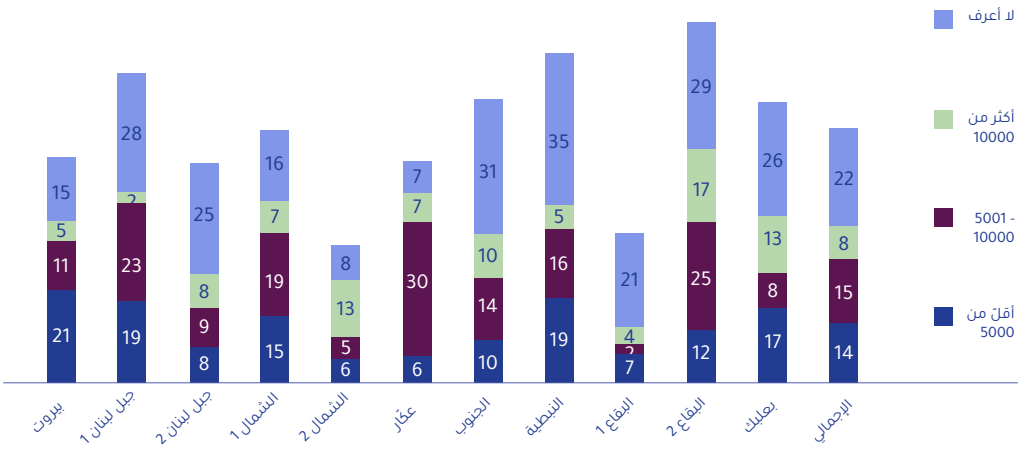

تقدير عدد المفقودين حسب الفئات العمرية

يبيّن الجدول 10 أنّ الفئات العمرية الصغيرة (أقلّ من 30 سنة) قد سجّلت نسبًا مرتفعة بشكل واضح بالنسبة إلى جواب «لا أعرف» وعدم تقديم أيّ تقدير لأعداد المفقودين؛ في حين أنّ نسبة مَن اعتبروا عدد المفقودين يزيد عن 10000 شخص، هي لمَن تزيد أعمارهم عن 50 سنة وتزيد عن المتوسّط الوطني لهذه الإجابة، وهي الأقرب إلى التقديرات. يوحي مرة أخرى بأنّ المعرفة بقضيّة المفقودين هي افضل لدى الفئات العمرية الكبيرة مقابل معرفة أقلّ لدى الشباب، بما يرجح أن تكون المعلومات عن العدد قد توفرت في فترات زمنية سابقة اقرب إلى تاريخ الحرب اللبنانية، وأنّ هذه المعلومات لم تتجدد في السنوات الأخيرة، وأنّ ضعف اطّلاع الشباب إنّما يعود لغياب الاهتمام الإعلامي المستمر بهذه القضيّة خلال العقدين الأخيرين.

الجدول 10: التقاطع بين تقدير عدد المفقودين منذ حرب 1975 والفئات العمرية (%)

الفئات العمرية	أقل من 5000	5001 - 10000	أكثر من 10000	لا أعرف	الاجمالي
أقل من 21	12,7	14,3	9,5	63,5	100,0
21 - 30	20,4	18,6	12,4	48,6	100,0
31 - 40	20,9	30,0	11,1	38,1	100,0
41 - 50	24,1	25,6	12,5	37,8	100,0
51 - 60	30,3	29,1	11,1	29,4	100,0
61 +	25,4	23,0	21,0	30,6	100,0
الاجمالي	23,6	25,2	13,0	38,2	100,0

1.3 - متابعة أخبار المفقودين

السؤال السادس: هل تتابع/تتابعين أخبارًا تتعلّق بقضيّة المفقودين والمخفيين قسرًا؟

تضمّن هذا السؤال خيارات الإجابة التالية: نعم (أتابع) دائمًا؛ نعم (تابعت) سابقًا؛ كلا. وتبيّن الإجابات أنّ أقلّ من 9% يتابعون حاليًا الأخبار المتعلّقة بهذه القضيّة، في حين تابعها 31% في فترات زمنية سابقة وتوقّفوا عن ذلك الآن، وحوالى 61% لم يتابعوها لا سابقًا ولا حاليًا.

الجدول 11: نسبة متابعة أخبار المفقودين (عدد و%)

المتابعة حسب العمر	العدد	٪
نعم دائما	257	8,7
نعم سابقا	901	30,6
كلا	1 791	60,7
الاجمالي	2 949	100,0

وكما هو متوقّع، وانسجامًا مع الإجابات السابقة المتعلّقة بمستوى المعرفة بالقضيّة، فإنّ الفئات العمرية الشابّة هي الأقلّ متابعة لأخبار المفقودين والمخفيين قسرًا، وتصل نسبة مَن لا يتابعون إلى 88% لمَن هم دون الـ21 سنة، و82% لمَن هم بين 21 و30 سنة. في المقابل، فإنّ الأكثر متابعة هم الأكبر سنًّا، وتصل هذه النسبة إلى أقصاها عند مَن تزيد أعمارهم عن 61 سنة: 14% يتابعون حاليًا، و46% تابعوا سابقًا. واللافت للنظر في هذا السياق هو وجود اتّساق ونمط واضح ومنسجم في الإجابات حسب الفئات العمرية، حيث ترتفع نسبة المتابعة بشكل تصاعدي مع العمر، وترتفع نسبة مَن لا يتابعون أبدًا مع انخفاض العمر، على ما يوضح الجدول والرسم البياني أدناه، وهذا ما يجعل العمر العامل المنفرد الأكثر تأثيرًا في متابعة أخبار المفقودين والمخفيين قسرًا.

الجدول 12: التقاطع بين نسبة متابعة أخبار المفقودين والفئات العمرية (%)

الفئات العمرية	نعم دائما	نعم سابقا	كلا	الاجمالي
أقل من 21	4,2	7,7	88,1	100,0
21 - 30	4,3	13,6	82,1	100,0
31 - 40	7,7	29,6	62,7	100,0
41 - 50	10,5	36,5	52,9	100,0
51 - 60	11,4	43,2	45,4	100,0
61 +	14,1	46,2	39,7	100,0
الاجمالي	8,7	30,6	60,7	100,0

الشكل البياني 7: التقاطع بين نسبة متابعة أخبار المفقودين والفئات العمرية (%)

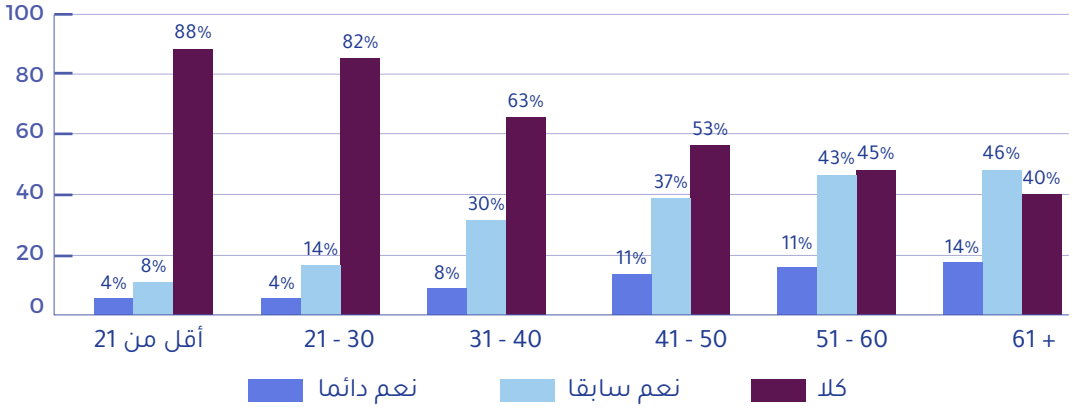

المتابعة حسب الجنس والمناطق

تبيّن أنّ الذكور أكثر متابعة من الإناث لأخبار المفقودين: نسبة 10% من الذكور مقابل 7% من الإناث يتابعون بشكل دائم الأخبار، ونسبة 33% للذكور مقابل 27% للإناث تابعوها سابقًا.

أمّا التفاوتات في مستوى متابعة الأخبار حسب المناطق فهي كبيرة. ويلاحظ أنّ المتابعة الإجمالية (المستمرّة والسابقة معًا) هي أعلى في أربع مناطق هي بعلبك - الهرمل (58%)، ثم البقاع 2 زحلة، وراشيا، يليها النبطية (51%)، ثم الجنوب (48%). أمّا نسب المتابعة الأدنى فهي في البقاع الغربي (البقاع 1) وتبلغ 20%، ثم الشمال 1 (طرابلس، والمنية، والضنية) حيث تبلغ 30%. واللافت أيضًا أنّ نسبة المتابعة المستمرّة الأعلى هي في النبطية (21%)، يليها بعلبك (17%)، في حين هي الأدنى في عكّار (2%) والبقاع الغربي (3%) والشمال 2 (4%). ولا يوفّر استطلاع الرأي ما يمكن أن يفسّر هذا النوع من التفاوت الكبير.

الشكل البياني 8: التقاطع بين تقدير نسبة متابعة أخبار المفقودين والفئات العمرية (%)

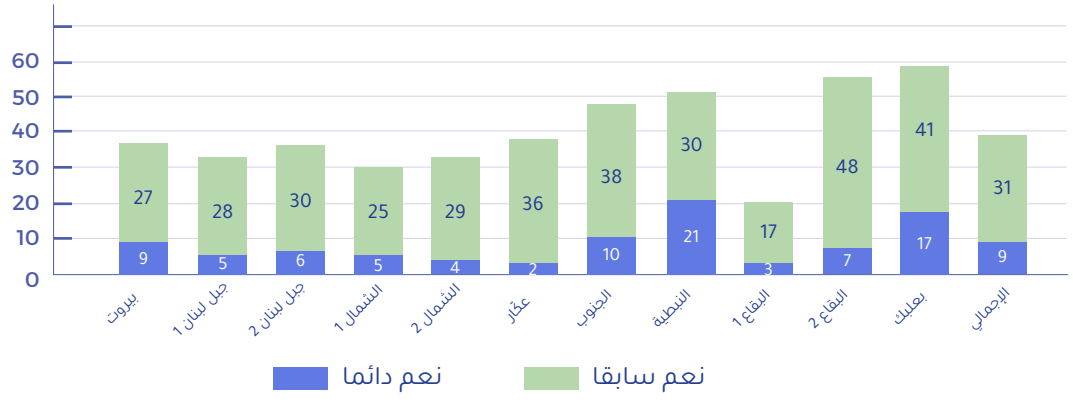

الفصل الثاني: المعرفة المحدّدة ومتابعة قضيّة المفقودين

موضوع الفصل

يشمل هذا الفصل الأسئلة 9 و10 و11 و12 و13 من الاستبيان. وهي تمثّل انتقالًا من المعرفة العامّة بقضيّة المفقودين والمخفيين قسرًا إلى وجود معرفة محدّدة بأشخاص مفقودين في محيط أفراد العيّنة: هل هناك معرفة بمفقود في محيط المستفتى، هل تمّ التبليغ عنه، هل هناك متابعة، ومَن هي الجهة التي تتابع.

2.1 - معرفة المستفتى بأحد المفقودين في بيئته

السؤال التاسع: هل تعرف/تعرفين في محيطك أحد المفقودين (نعم؛ لا)؟

يتعلّق هذا السؤال بالمعرفة المحدّدة (الشخصية بمعنى ما) بأحد المفقودين في محيط الشخص المستفتى. وتبيّن النتائج أنّ حوالى ربع المستفتين (23%) يعرفون أحد المفقودين، مقابل 77% لا يعرفون.

الجدول 13: معرفة مفقود في بيئة المستفتى (عدد و%)

	العدد	٪
نعم	675	22,9
كلا	247 2	77,1
الاجمالي	949 2	100,0

حسب العمر

تبيّن النتائج أنّ الأكبر سنًّا يعرفون مفقودًا في محيطهم أكثر من الفئات العمرية الشابّة، وأنّ هذه النسب ترتفع بشكل متدرّج ومتّسق من 10% للفئة العمرية أقلّ من 21 سنة، إلى 46% لمَن يزيد عمرهم عن 61 سنة.

الجدول 14: معرفة مفقود في بيئة المستفتى حسب الفئات العمرية (عدد و%)

الفئات العمرية	نعم	كلا	الاجمالي
أقل من 21	10,5	89,5	100,0
21 - 30	11,0	89,0	100,0
31 - 40	17,0	83,0	100,0
41 - 50	23,9	76,1	100,0
51 - 60	32,0	68,0	100,0
61 +	45,7	54,3	100,0
الاجمالي	22,9	77,1	100,0

الشكل البياني 9: معرفة مفقود في بيئة المستفتى حسب الفئات العمرية (عدد و%)

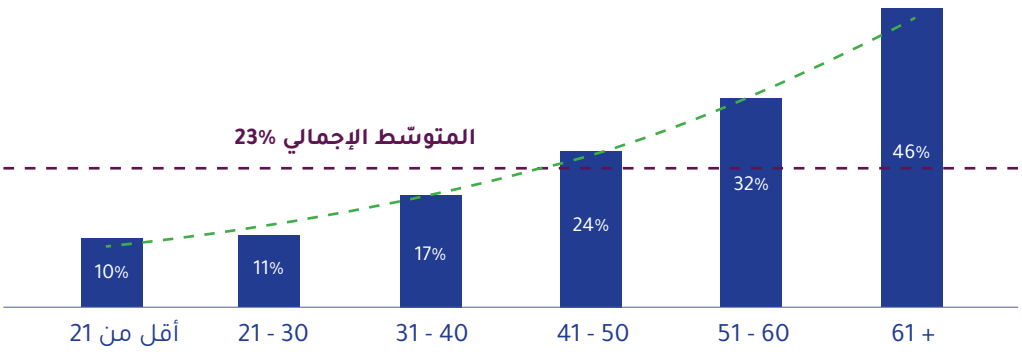

حسب الجنس والجنسية

في ما يتعلّق بالمعرفة حسب جنس المستفتى، فإنّ نسبة 26% من الذكور يعرفون مفقودًا في محيطهم، مقابل 19% للإناث. أمّا حسب الجنسية فإنّ نسبة معرفة المستفتى بمفقود في بيئته تبلغ عند الفلسطينيين أكثر من ضعف هذه النسبة عند اللبنانيين (42% مقابل 20%). ويعود ذلك إلى أنّ بيئة المخيّمات الفلسطينية ضيقة نسبيًا، ونسيج العلاقات الاجتماعية والتعارف بين السكّان أكثر كثافة ممّا هو عليه بين اللبنانيين، بما في ذلك الكلام والمعلومات عن المفقودين.

الشكل البياني 10: معرفة مفقود في بيئة المستفتى حسب الجنسية (%)

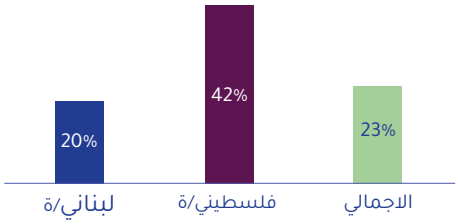

المعرفة المحدّدة حسب المستوى التعليمي

أمّا نسبة معرفة مفقود حسب المستوى التعليمي فهي تشير إلى أنّ النسبة الأدنى هي لذوي مستوى التعليم الجامعي (19%) والثانوي (20%)، في حين أنّ النسب تزيد عن المتوسّط الإجمالي لمَن مستواهم التعليمي متوسّط وما دون (30%) أو لمَن تابعوا التعليم المهني (27%). وتوحي هذه النتائج بأنّ الفئات الشعبية (على اعتبار أنّ المستوى التعليمي متوسّط وما دون والتعليم المهني تعبير عنها) هي أكثر معرفة بوجود مفقود في محيطها من الفئات ذات المستوى التعليمي الأعلى، وهذا ما يوحي أيضًا بكثافة أشدّ للعلاقات الاجتماعية أو بكثافة أكثر لوقوع حالات فقدان وإخفاء قسري ضمن هذه البيئة الاجتماعية.

الشكل البياني 11: معرفة مفقود في بيئة المستفتى حسب المستوى التعليمي (%)

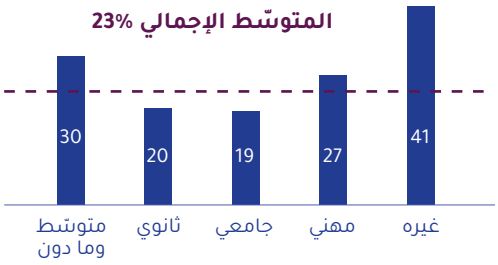

التفاوت حسب المناطق

في ما يخصّ التفاوتات حسب المناطق، تلاحَظ السمات عينها كما في الأسئلة الأخرى، إذ هناك تفاوتات كبيرة بين حدّ أقصى هو 33% في النبطية، و8% في عكّار. ولا يوفّر استطلاع الرأي معطيات تسمح بتقييم سبب هذا التفاوت، الأمر الذي يتطلّب التعمّق في البحث لمعرفة ذلك.

الشكل البياني 12: معرفة مفقود في بيئة المستفتى حسب المناطق (%)

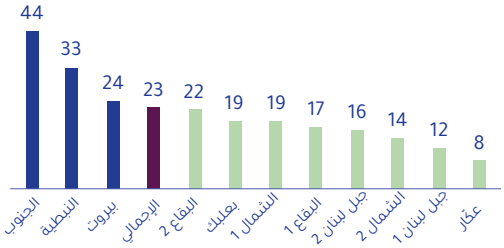

2.2 - التبليغ عن المفقود

السؤال العاشر: إذا نعم (تعلم بوجود مفقود في محيطك)، هل تمّ التبليغ عنه/عنها (نعم؛ لا؛ لا أعلم)؟

من أصل 675 شخصًا يعرفون بأحد المفقودين في بيئتهم، صرّحت غالبية 64% منهم أنّه تمّ التبليغ عن المفقود، في حين أنّ 27% منهم لا يعرفون إذا تمّ التبليغ أم لا، و9% نفوا حصول تبليغ. ومع أنّ أقلّ من ربع العيّنة تقريبًا صرّحوا بمعرفتهم بأحد المفقودين في محيطهم، وهي نسبة متواضعة نسبيًا، فإنّ ثلثَي هؤلاء تقريبًا أفادوا بأنّهم يعرفون عن حصول تبليغ عن المفقود، وهذا ما يشير إلى مستوى متقدّم نسبيًا من المتابعة لدى هؤلاء. وتفيد البيانات التفصيلية عن عدم وجود اختلافات ذات دلالة تدفع إلى خلاصات محدّدة سواء بالنسبة إلى الجنس أو الجنسية أو المستوى التعليمي أو حسب المناطق، وطبيعة التفاوتات هنا مشابهة لما سبق، وأهميتها محدودة لأنّها تعبّر عن المعرفة بحصول التبليغ لا أكثر، وتعبّر عن مستوى كثافة العلاقات الاجتماعية داخل البيئة بالدرجة الأولى.

الجدول 15: المعرفة بحصول تبليغ عن المفقود في بيئة المستفتى (عدد و%)

	العدد	٪ من المعنيين	٪ من الإجمالي
نعم	430	63,7	14,6
كلا	64	9,5	2,2
لا أعلم	181	26,8	6,1
إجمالي الذين يعرفون أحد المفقودين	675	100,0	22,9
غير معني	247 2		77,1
الاجمالي	949 2		100,0

2.3 - الجهة التي تمّ التبليغ لديها

السؤال الحادي عشر: مَن هي الجهة التي تمّ تبليغها بوجود المفقود (القوى الأمنية والقضاء؛ مرجعية حزبية؛ لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان؛ مرجعية سياسية؛ مرجعية دينية؛ وسيلة إعلامية أو غيرها؛ لا أعلم)؟

من أصل 430 مستفتى أفادوا عن حصول التبليغ عن المفقود، توزّعت الإجابات عن الجهة التي تمّ تبليغها كالآتي: في المرتبة الأولى جاءت القوى الأمنية والقضاء (29%)، ثمّ المرجعية الحزبية (18%)، تليها لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان (17%)، ومرجعية سياسية (13.5%)، فمرجعية دينية (5%)، وأخيرًا وسيلة إعلامية أو غيره (3%).

الشكل البياني 13: الجهة التي تمّ إبلاغها عن المفقود في بيئة المستفتى (%)

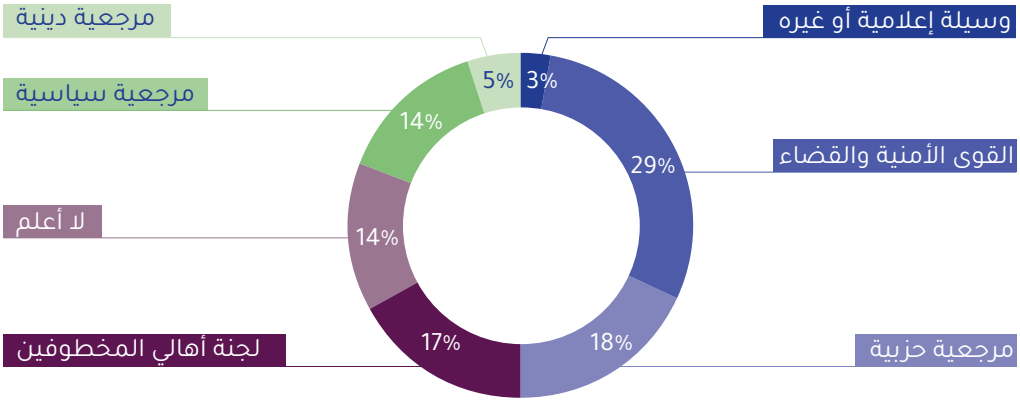

الجدول 16: الجهة التي تمّ إبلاغها عن المفقود في بيئة المستفتى (عدد و%)

	العدد	٪ من المعنيين	٪ من الإجمالي
القوى الأمنية والقضاء	124	28,8	4,2
مرجعية حزبية	78	18,1	2,6
لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان	72	16,7	2,4
لا أعلم	62	14,4	2,1
مرجعية سياسية	58	13,5	2,0
مرجعية دينية	23	5,3	0,8
وسيلة إعلامية أو غيره	13	3,0	0,4
إجمالي الذين يعرفون الجهة التي تمّ تبليغها	430	100,0	14,6
غير معني	2 519		85,4
الاجمالي	2 949		100,0

2.4 - متابعة قضيّة المفقود/ة

السؤال الثاني عشر: هل يقوم أحد بمتابعة قضيّته/قضيّتها (المفقود/ة) (نعم؛ لا؛ لا أعلم)؟

أكّدت نسبة 34.5% من أصل 675 مستفتى يعرفون بأحد المفقودين، أنّ قضيّة المفقود الذين يعرفون به ما زالت متابعة، ما يشكّل 7.9% من إجمالي العيّنة.

الجدول 17: الإبلاغ عن المفقود في بيئة المستفتى (عدد و%)

	العدد	٪ من المعنيين	٪ من الإجمالي
نعم	233	34,5	7,9
لا	178	26,4	6,0
لا أعلم	264	39,1	9,0
إجمالي الذين يعرفون بأحد المفقودين	675	100,0	22,9
غير معني	2 274		77,1
الإجمالي	2 949		100,0

2.5 - الجهة التي تتولّى متابعة قضيّة المفقود/ة

السؤال الثالث عشر: إذا نعم (هناك مَن يتابع قضيّة المفقود)، مَن يقوم بالمتابعة (محامي العائلة؛ العائلة؛ الزوجة؛ الوالدة؛ الابن؛ الحفيد؛ جهة سياسية؛ غيره - حدّد)؟

إنّ نسبة 78.5% من أصل 233 مستفتى أكّدوا متابعة قضيّة المفقود الذي يعرفون به، قد حدّدت العائلة كالجهة التي تتولّى متابعة قضيّة المفقود/ة. يضاف إلى ذلك نسبة 18.5% حدّدوا أنّ محامي العائلة هو مَن يتابع، ما يجعل مجموع المتابعة العائلية 97% من المعنيين (لكنّهم لا يمثّلون سوى أقلّ من 8% من إجمالي العيّنة).

ويشير ذلك إلى ضعف أو غياب آليات عامّة فعّالة تتولّى المتابعة خلال العقود السابقة، في حين أنّ الهيئة الوطنية تشكّلت منذ أقلّ من خمس سنوات، وهي لم تأخذ كامل فعاليتها المتوقّعة في متابعة قضيّة المفقودين والمخفيين قسرًا بعد.

الجدول 18: الجهة التي تتابع قضيّة المفقود في بيئة المستفتى (عدد و%)

	العدد	٪ من المعنيين	٪ من الإجمالي
العائلة	183	78,5	6,2
محامي العائلة	43	18,5	1,5
جهة سياسية	7	3,0	0,2
إجمالي الذين يتابعون قضيّة المفقود	233	100,0	7,9
غير معني	2 716		92,1
الإجمالي	2 949		100,0

تعليق عامّ على نتائج الفصلَين الأوّل والثاني

إنّ النتائج المعروضة في الفصلَين الأوّل والثاني تبيّن أنّ الطابع الشخصي والعائلي هو الأكثر أهمية في ما يخصّ المعرفة العامّة أو المحدّدة بقضيّة المفقودين والمخفيين قسرًا. ويلفت النظر تحديدًا أنّ متغيّر العمر هو الأكثر أهمية واتّساقًا في تفسير النتائج، حيث يتبيّن بشكل مستمرّ أنّ كبار السنّ أكثر معرفة ومتابعة لقضيّة المفقودين مقارنةً بالفئات العمرية الشابّة. كما أنّ الاهتمام بالمتابعة هو في الدرجة الأولى شأن عائلي وبشكل شبه حصري، وهذا أمر طبيعي، لكنّ النسب الضئيلة للخيارات الأخرى تؤشّر على ضعف أو غياب أيّ آليات متابعة عملية لهذه القضيّة على امتداد العقود الماضية.

أخيرًا، تبيّن أيضًا أنّ الفلسطينيين أكثر اطّلاعًا ومتابعة لقضيّة المفقودين، ويعود ذلك إلى كثافة السكن والتفاعلات الاجتماعية في المخيّمات. ويعزّز تفسيرَ هذه النتيجة بكثافة العلاقات الاجتماعية، أنّ النتائج بالنسبة إلى اللبنانيين حسب المستوى التعليمي، بيّنت اهتمامًا أعلى لدى ذوي المستوى التعليمي دون المتوسّط والمهني، في حين أنّها الأدنى عند الجامعيين. ويجب النظر هنا إلى المستوى التعليمي باعتباره مؤشّرًا على الوضع الاجتماعي لأفراد العيّنة أكثر ممّا هو بعد معرفي أو علمي.

الفصل الثالث: الحقوق والمسؤوليات

موضوع الفصل

يشمل هذا الفصل الأسئلة 14 و15 و16 و17 من الاستبيان. وهي تشمل التعرّف إلى رأي أفراد العيّنة في النقاط التالية: الجهة المسؤولة عن كشف مصير المفقودين، طبيعة حقّ الأهالي في معرفة مصير المفقودين، ما هي فوائد كشف المصير، وما هي مخاطره.

3.1 - المسؤولية عن كشف مصير المفقودين

السؤال الرابع عشر: مَن برأيك الجهة المسؤولة عن كشف مصير المفقودين (السلطات الرسمية؛ الأحزاب؛ المجتمع الدولي؛ أهالي المفقودين؛ غيره - حدّد)؟

الجهة المسؤولة

على الرغم من أنّ بعض نتائج استطلاع الرأي تشير إلى ضعف المعرفة بقضيّة المفقودين والمخفيين قسرًا أو المتابعة المستمرّة لها، فإنّ غالبية كبيرة من المستفتين أجابوا على الأسئلة التي لها طابع عامّ، بما في ذلك القدرة على تحديد الجهة المسؤولة عن كشف مصير المفقودين والمخفيين قسرًا.

فقد سمّى كلّ المستفتين جهة محدّدة مسؤولة عن كشف مصير المفقودين واختار 85% منهم أنّ هذه المسؤولية تقع على عاتق السلطات الرسمية والأحزاب. والنسبة الأعلى كانت لمسؤولية السلطات الرسمية (65%) والنسبة الثانية للأحزاب (43%) (يمكن للشخص اختيار أكثر من جواب، لذلك فإنّ مجموع النسب أكثر من 100%)، وهذا ما يعني أنّ الإشارة بالمسؤولية تتوجّه إلى السلطة السياسية بصفتها صاحبة المسؤولية الوطنية العامّة، وكذلك الأحزاب السياسية التي كانت في معظمها أطرافًا في الحرب ومسؤولة بشكل أو بآخر عن الفقدان والإخفاء القسري، كما أنّها الموجودة في السلطة حاليًا، أي أنّها تتحمّل المسؤولية مرّتَين. في المقابل، اعتبر 24% أنّ المسؤولية تقع على المجتمع الدولي، في حين رأى 17% أنّها تقع على أهالي المفقودين. ويشير ذلك إلى أنّ عموم الناس يشيرون بشكل دقيق إلى الجهة التي يفترض بها أن تتحمّل المسؤولية فعليًا.

الجدول 19: الجهة المسؤولة عن كشف مصير المفقودين (عدد و%)

	العدد	٪
السلطات الرسمية	1 913	64,9
الأحزاب	1 280	43,4
المجتمع الدولي	714	24,2
أهالي المفقودين	498	16,9
العينة	2 949	100,0

الشكل البياني 14: الجهة المسؤولة عن كشف المصير (%)

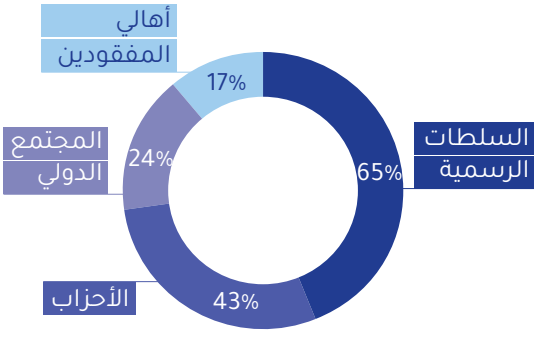

المسؤولية حسب الجنسية

بالنسبة إلى الفلسطينيين، بلغت نسبة الذين حمّلوا المسؤولية للسلطات الرسمية 76% وهي أعلى من النسبة لدى اللبنانيين، أي 63% فقط. وإذ تتساوى النسبة حسب الجنسية بالنسبة إلى تحميل المسؤولية للأحزاب (للفلسطينيين أيضًا أحزابهم) والمجتمع الدولي، فإنّ نسبة مَن يعتبرون أنّها مسؤولية لجنة الأهالي أعلى بين اللبنانيين، وهو الأمر الطبيعي والمتوقّع.

الجدول 20: المسؤوليّة عن كشف المصير حسب الجنسية (%)

الجنسية	السلطات الرسمية	الأحزاب	المجتمع الدولي	أهالي المفقودين	العينة
لبناني/ة	63,0	43,5	24,6	18,5	100,0
فلسطيني/ة	75,7	43,1	22,0	7,8	100,0
الاجمالي	64,9	43,4	24,2	16,9	100,0

المسؤولية حسب الفئات العمرية

يقدّم توزّع الإجابات بشأن تحديد الجهة المسؤولة عن كشف مصير المفقودين حسب الفئات العمرية ملاحظات ذات دلالة، كما يبيّن الجدول والرسم البياني التاليَين:

الجدول 21: المسؤولية عن كشف المصير حسب الفئات العمرية (%)

الفئات العمرية	السلطات الرسمية	الأحزاب	المجتمع الدولي	أهالي المفقودين	العينة
أقل من 21	60,8	21,0	30,8	35,7	100,0
21 - 30	68,9	33,2	22,5	19,3	100,0
31 - 40	63,6	44,1	27,1	18,6	100,0
41 - 50	62,7	49,0	26,2	13,7	100,0
51 - 60	66,2	49,4	20,8	11,4	100,0
61 +	62,4	53,3	21,7	14,1	100,0
الاجمالي	64,9	43,4	24,2	16,9	100,0

الشكل البياني 15: المسؤولية عن كشف المصير حسب العمر (%)

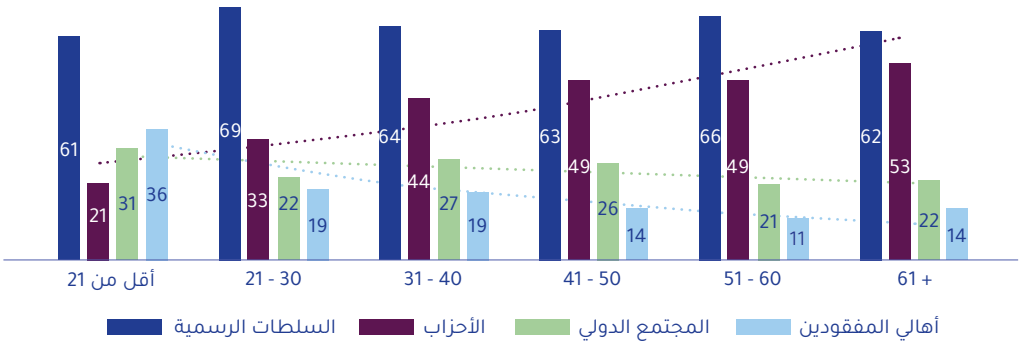

يبيّن توزّع الإجابات حسب الفئات العمرية تقاربًا في النسب بين كلّ الفئات العمرية لجهة اختيار مسؤولية السلطات الرسمية عن كشف المصير، وهذا أمر متوقّع ومستقلّ عن التجربة الشخصية المتفاوتة بين الشباب والأكبر سنًّا.

أمّا في ما يخصّ تحميل المسؤولية للأحزاب فنرى اتّجاهًا متدرّجًا وتصاعديًا حسب العمر، حيث أنّ الفئات العمرية الأكبر سنًّا تعتبر مسؤولية الأحزاب أكبر مقارنةً بالفئات العمرية الشابّة، وهذا يعود في جانب أساسي منه إلى تجربتها الشخصية وقربها الزمني من فترة الحرب، حيث كانت السلطة المركزية ضعيفة أو شبه غائبة مقارنةً بحضور الأحزاب.

وأمّا في ما يتعلّق بمسؤولية المجتمع الدولي والأهالي فإنّ الاتّجاه متدرّج ومتّسق في الاتّجاه المعاكس، حيث أنّ النسبة أعلى لدى الفئات العمرية الشابّة، وتنخفض تدريجيًا كلما تقدّم المستفتى بالعمر. وهذا أيضًا يعود إلى التجربة الشخصية، حيث أنّ الفئات العمرية الأكبر سنًّا تحمّل مسؤولية أكبر لأطراف عايشت ممارساتها السابقة، كما أنّها أكثر معرفة بقدرات المجتمع الدولي، أو بقدرات لجان الأهالي ومسؤولياتهم في هذا المجال. ولا يظهر توزّع الإجابات حسب المستوى التعليمي تفاوتات كبيرة.

المسؤولية عن كشف المصير حسب المناطق

تظهر النتائج تفاوتات وإجابات غير نمطية في تحديد الجهة المسؤولة عن كشف المصير حسب المناطق، ولا يمكن استخلاص دلالات متّسقة في هذا المجال، كما هو الحال بالنسبة إلى توزّع الإجابات حسب المناطق على معظم الأسئلة. يبيّن الجدول التالي نسب الإجابات حسب المناطق.

الجدول 22: التقاطع بين الجهة المسؤولة عن كشف المصير والمناطق (%)

المنطقة	السلطات الرسمية	الأحزاب	المجتمع الدولي	أهالي المفقودين	العينة
بيروت	77,6	43,7	13,9	9,7	100,0
جبل لبنان ١	60,5	30,5	44,5	20,0	100,0
جبل لبنان ٢	73,5	44,1	20,6	6,5	100,0
الشمال ١	60,1	39,7	15,4	7,2	100,0
الشمال ٢	30,9	28,8	8,6	43,2	100,0
عكار	41,4	44,3	4,6	15,5	100,0
الجنوب	69,4	56,5	22,0	16,1	100,0
النبطية	82,4	38,9	29,8	16,4	100,0
البقاع ١	47,9	18,3	64,5	51,5	100,0
البقاع ٢	57,4	43,5	61,1	50,0	100,0
بعلبك	68,1	80,0	22,2	8,6	100,0
الاجمالي	64,9	43,4	24,2	16,9	100,0

إنّ بعض النتائج تلفت النظر بدون ادعاء القدرة على تفسيرها بناء على ما هو متاح من معطيات في الاستطلاع. على سبيل المثال:

- النسب الأعلى لاعتبار السلطات الرسمية مسؤولة عن كشف المصير هي الأعلى في النبطية (82%) وبيروت (78%)، وهي الأدنى في الشمال 2 (31%) وعكّار (41%)؛
- النسب الأعلى لاعتبار الأحزاب مسؤولة عن كشف المصير هي الأعلى في بعلبك (80%) والأدنى في البقاع 1 (البقاع الغربي) (18%)؛
- النسب الأعلى لاعتبار المجتمع الدولي مسؤولًا عن كشف المصير هي الأعلى في البقاع 1 (البقاع الغربي) (65%) والبقاع 2 (61%)، في حين هي أقلّ من 5% في عكّار؛
- أخيرًا، فإنّ أكثر من نصف المستفتين في البقاع 1 والبقاع 2 يعتبرون لجنة الأهالي مسؤولة، في حين أنّ ما يتراوح بين 6% و7% فقط يحمّلونها هذه المسؤولية في جبل لبنان 2 والشمال 1.

3.2 - طبيعة الحقّ في كشف مصير المفقودين

السؤال الخامس عشر: هل تعتبر/تعتبرين أنّ كشف مصير المفقودين هو: (حقّ لأهالي المفقودين غير قابل للتنازل أو للمساومة؛ حقّ لأهالي المفقودين يمكن تخطّيه في إطار المصالحات الوطنية؛ لا أعلم؛ غيره - حدّد)؟

يعتبر 70% أنّ كشف مصير المفقودين هو حقّ لأهالي المفقودين غير قابل للتنازل أو المساومة، يضاف إلى هؤلاء 14% آخرون يرون أنّ كشف المصير هو حقّ للأهالي، ولكن يمكن تخطّيه في إطار المصالحات الوطنية. أي أنّ النسبة الإجمالية لمَن اعتبر كشف المصير حقًا للأهالي بلغت 84%، مع حوالى 16% كان جوابهم «لا أعلم».

إذا كان الجواب الأوّل حاسمًا بشأن كون كشف المصير حقًا للأهالي غير قابل للتنازل أو المساومة، فإنّ الاحتمال الثاني عن إمكانية تخطّيه في إطار المصالحات الوطنية لا يوضح أيّ تفاصيل حول طبيعة هذه العملية، وما إذا كانت عملية التخطّي تشترط موافقة الأهالي على ذلك، كما أنّه لا يشير أيضًا إلى مضمون المصالحات الوطنية. وهذا السؤال مستوحى من الإجراءات النموذجية لما يسمّى «العدالة الانتقالية»، بما فيها لجان الحقيقة أو مسارات المصالحة الوطنية التي تقوم على الاعتراف وكشف الحقيقة، والمسامحة بناء على ذلك. وهي مسارات لم تكن قائمة في لبنان بعد الحرب.

وفي كلّ الحالات، فإنّ الأغلبية الساحقة من المستفتين ترى في كشف المصير ومعرفة الحقيقة حقًا أكيدًا لا يمكن التنازل عنه أو المساومة عليه، وإن كانت المسامحة (لا الحقّ في المعرفة) أو التنازل عن المحاسبة أمرًا ممكنًا في حال توفّر مسار مصالحة وطنية. وهذا أمر يتوقّف دائمًا على إرادة الأهالي، بما في ذلك في نصّ القانون 2018/105 الذي استبعد ما يتعلّق بالمتابعة القضائية والمحاسبة من صلاحيات ومهامّ الهيئة الوطنية، إلّا أنّه حفظ للأهالي هذا الحقّ.

الجدول 23: طبيعة حقّ الأهالي في كشف المصير (عدد و%)

	العدد	%
حق لأهالي المفقودين غير قابل للتنازل أو المساومة	2 062	69,9
لا أعلم	466	15,8
حق لأهالي المفقودين يمكن تخطيه في إطار المصالحات الوطنية	413	14,0
غير ذلك	5	0,2
لا جواب	3	0,1
الاجمالي	2 949	100,0

حقّ تقرير المصير حسب المناطق

لا فروقات ذات دلالة هامة في الإجابات حسب الجنس والعمر والمستوى التعليمي، في حين تظهِر التفاوتات حسب المناطق السمات غير الواضحة تمامًا كما في معظم الأسئلة السابقة. وتلفت النظر في هذا السياق بعض النتائج النافرة، كما في حالة الشمال 2، حيث نسبة الذين اعتبروا كشف المصير حقًا غير قابل للتنازل 21% فقط مقابل متوسّط إجمالي هو 70%، ونسبة مَن اعتبروه حقًا قابلًا للتخطّي في سياق المصالحة الوطنية 1% فقط مقابل 14% وطنيًا، ونسبة الذين كان جوابهم «لا أعلم» 77% مقابل متوسّط وطني هو 16%. كما سُجِّلت نسبة متدنية في بعلبك للإجابة القائلة إنّه حقّ لا تنازل عنه (37%)، وسُجِّلت نسب مرتفعة تزيد عن 80% في كلّ من البقاع 2 والجنوب والنبطية.

الجدول 23: طبيعة حقّ الأهالي في كشف المصير حسب المناطق (%)

المنطقة	هو حقّ لأهالي المفقودين غير قابل للتنازل أو المساومة	هو حقّ لأهالي المفقودين يمكن تخطّيه في إطار المصالحات الوطنية	لا أعلم	غير ذلك	لا جواب	الإجمالي
بيروت	77.4	12.4	10.3	0.0	0.0	100,0
جبل لبنان ١	65.5	19.0	14.5	0.0	1.0	100,0
جبل لبنان ٢	72.9	15.6	11.5	0.0	0.0	100,0
الشمال ١	73.5	5.6	21.0	0.0	0.0	100,0
الشمال ٢	20.9	1.4	77.0	0.7	0.0	100,0
عكار	63.2	4.0	32.8	0.0	0.0	100,0
الجنوب	81.1	13.5	4.4	1.0	0.0	100,0
النبطية	84.5	6.4	9.1	0.0	0.0	100,0
البقاع ١	58.6	25.4	16.0	0.0	0.0	100,0
البقاع ٢	88.0	11.1	0.9	0.0	0.0	100,0
بعلبك	37.3	58.4	3.8	0.0	0.5	100,0
لبنان	**69.9**	**14.0**	**15.8**	**0.2**	**0.1**	**100,0**

الحقّ حسب الجنسية

أخيرًا، إنّ التفاوت حسب الجنسية هامّ وله دلالة، إذ تبلغ نسبة الذين يعتبرون كشف المصير حقًا غير قابل للتنازل أو المساومة 86% لدى الفلسطينيين مقابل 67% لدى اللبنانيين. ودلالة هذه النسبة المرتفعة لدى الفلسطينيين تنسجم مع إجابات سابقة وتتعلّق بخصائص المجتمع الفلسطيني في المخيّمات، كما ورد في فقرات سابقة، وبعوامل سياسية أيضًا.

الشكل البياني 16: طبيعة الحّق في كشف المصير حسب الجنسية (%)

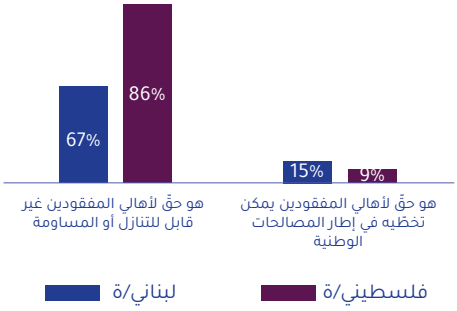

3.3 - فوائد وسلبيات كشف مصير المفقودين

السؤال السادس عشر: هل تعتقد/تعتقدين أنّ كشف مصير المفقودين هو: (مصلحة فردية لعائلة المفقود؛ مصلحة وطنية؛ مصلحة سياسية؛ يساهم في تعزيز القيم الإنسانية في المجتمع؛ يساهم في طيّ صفحة الماضي بشكل ملائم والتطلّع إلى المستقبل؛ يساهم في تحصين السلم الأهلي؛ لا أعلم؛ غيره - حدّد)؟

السؤال السابع عشر: هل تعتقد/تعتقدين أنّ كشف مصير المفقودين والمخفيين قسرًا قد يؤدّي إلى: (إثارة نعرات طائفية؛ زعزعة السلم الأهلي؛ استحضار لغة الحرب؛ لا هواجس؛ لا أعلم؛ غيره - حدّد؟

مقارنة عامّة في الإجابة على هذَين السؤالَين

قبل استعراض تفاصيل الإجابة على كلّ سؤال منفردًا، وعلى سبيل المقارنة الإجمالية، تجدر الإشارة إلى وجود اختلافات إجمالية لها طابع نوعي (بمعنى ما) في استجابة المستفتين ونظرتهم إلى فوائد وسلبيات كشف المصير:

- بالنسبة إلى الفوائد، شارك في تقديم إجابات تشير إلى الفوائد 2614 مستفتى من أصل 2949، أي نسبة 89%، في حين كان جواب 335 شخصًا فقط، أي نسبة 11% من إجمالي العيّنة، "لا أعلم".

- بالنسبة إلى السلبيات، شارك في تقديم إجابات تشير إلى سلبيات محدّدة 1613 مستفتى من أصل 2949، أي نسبة 55% فقط، في حين بلغ عدد مَن كان جوابهم "لا أعلم"، أو ليس لديهم هواجس سلبية 1336 شخصًا، أي نسبة 45% من إجمالي العيّنة.

ويدلّ ذلك على أنّ وجهة النظر العامّة بين إجمالي المستفتين تغلّب بشكل واضح ما تعتبره فوائد كشف مصير المفقودين، على ما يمكن أن يُعتبَر سلبيات هي في حقيقة الأمر مخاوف أكثر مما هي وقائع حتمية.

فوائد كشف المصير

توزّعت الإجابات على السؤال المتعلّق بالفوائد كما يلي: اختار 70% المصلحة الوطنية، و/أو تعزيز القيم الإنسانية في المجتمع، و/أو تحصين السلم الأهلي والوقاية من حالات فقدان في المستقبل، و/أو طيّ صفحة الماضي بشكل ملائم والتطلّع إلى المستقبل. وكلّ هذه الإجابات تعبّر عن مناخ إيجابي عامّ واحد في جوهره. وجاءت المصلحة الوطنية في المرتبة الأولى بنسبة 53%، تلتها المصلحة الفردية لعائلة المفقود بنسبة 41%، ثم المصلحة السياسية بنسبة 20.5%. **ويلاحَظ وجود توازن بين الجوانب العامّة (الوطنية والمجتمعية) والجوانب العائلية والشخصية في هذه الإجابات.**

الجدول 24: فوائد كشف مصير المفقودين (عدد و%)

الفائدة من كشف مصير المفقودين	العدد	%
المصلحة الوطنية	1 576	53,4
المصلحة الفردية لعائلة المفقود	1 217	41,3
المصلحة السياسية	605	20,5
تعزيز القيم الإنسانية في المجتمع	543	18,4
تحصين السلم الأهلي والوقاية من حالات فقدان في المستقبل	467	15,8
طي صفحة الماضي بشكل ملائم والتطلع للمستقبل	448	15,2
لا معرفة	335	11,4
العينة	2 949	100,0

ملاحظة: يتخطى عدد الإجابات حجم العينة لأنه يمكن للمستفتى أن يختار أكثر من احتمال.

الشكل البياني 17: فوائد كشف مصير المفقودين (%)

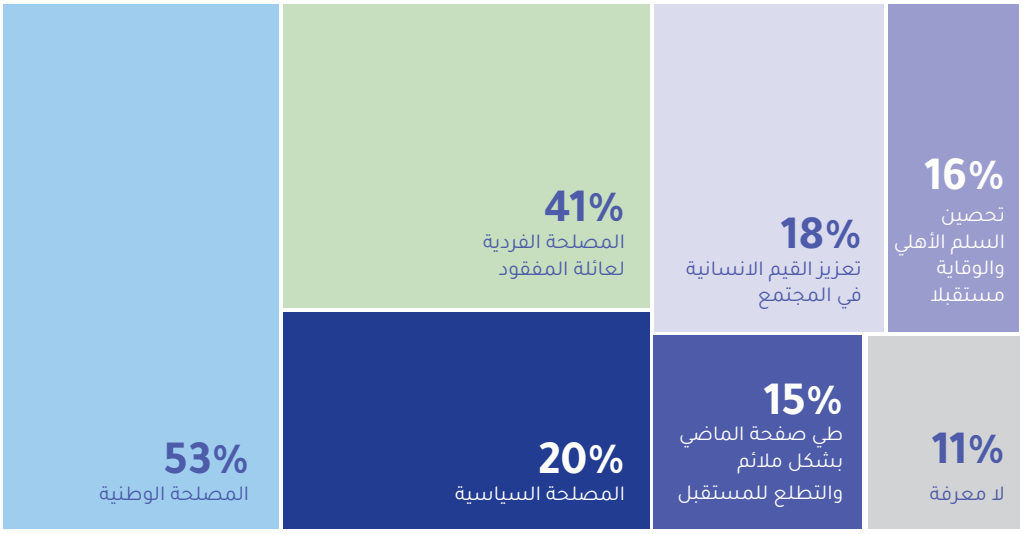

سلبيات ومخاوف من آثار كشف مصير المفقودين

بالنسبة إلى السلبيات، تخوّف المستفتون من إثارة نعرات طائفية في المرتبة الأولى بنسبة 29%، تلتها زعزعة السلم الأهلي بنسبة 24%، ثم استحضار لغة الحرب الأهلية ومنطق الانتقام بنسبة 24%. وبشكل عامّ، فإنّ هذه السلبيات الثلاث الواردة في السؤال تنتمي كلّها إلى جوّ واحد هو القلق من استعادة مناخات الحرب والانقسامات ومخاطر الانتقام.

ملاحظة: يتخطى عدد الإجابات حجم العينة لأنه يمكن للمستفتى أن يختار أكثر من احتمال.

الجدول 24: سلبيات ومخاوف من آثار كشف مصير المفقودين (عدد و%)

	العدد	%
إثارة نعرات طائفية	853	28,9
زعزعة السلم الأهلي	720	24,4
استحضار لغة الحرب الأهلية ومنطق الإنتقام	715	24,2
لا هواجس	82	2,8
لا معرفة	1 254	42,5
العينة	2 949	100,0

الشكل البياني 18: سلبيات ومخاوف من آثار كشف مصير المفقودين (%)

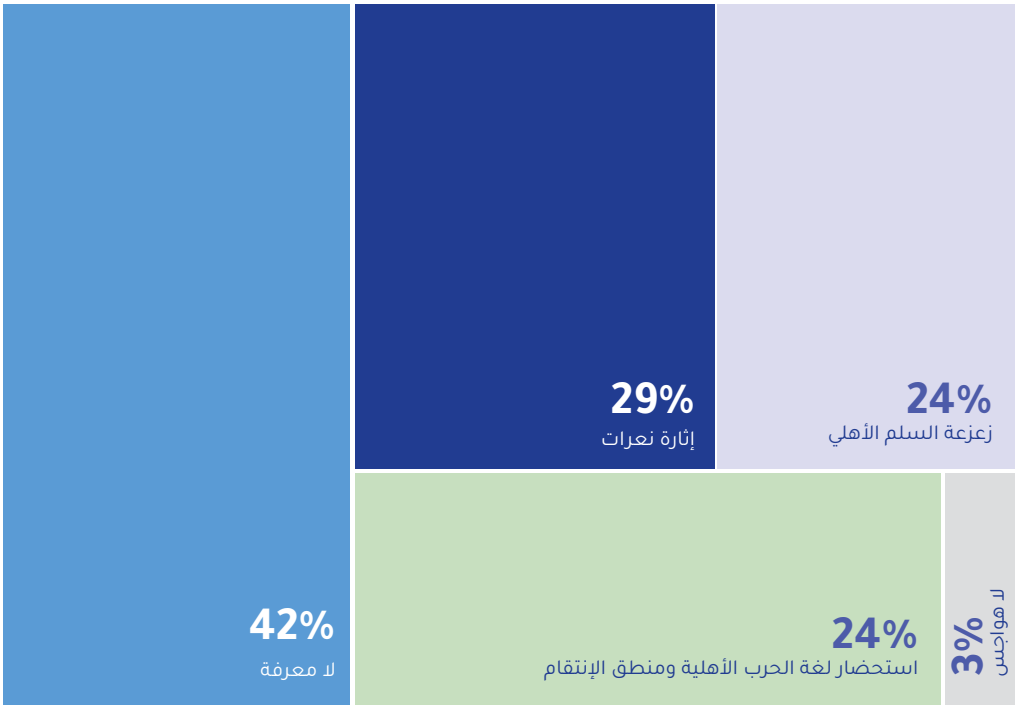

نتائج الفصل الثالث

يعرض الفصل الثالث نتائج متنوّعة من أهمّها شبه الإجماع على أنّ معرفة مصير المفقودين هي حقّ للأهالي لا يمكن التنازل عنه أو المساومة عليه. كما أنّ المستفتين يحمّلون بنسبة غالبة مسؤولية كشف مصير المفقودين للسلطات الرسمية والأحزاب، وأنّ غالبيتهم ترى فوائد كبيرة لكشف المصير بما يحقّق مصلحة وطنية وسياسية وشخصية لعائلات المفقودين، ونسبة أقلّ كانت لديها مخاوف من استعادة مناخات الحرب.

الفصل الرابع: المعرفة بالهيئة الوطنية

موضوع الفصل

يشمل هذا الفصل الأسئلة 7 و8 و18 و19 و20 و21 من الاستبيان، التي تغطّي النقاط التالية: المعرفة بالقانون 2018/105 وبالهيئة الوطنية، رأي أفراد العيّنة بدور الهيئة الوطنية، مسؤولية السلطة تجاه الهيئة، الاستعداد للتعاون مع الهيئة الوطنية، وموانع ذلك.

4.1 - المعرفة بالقانون 105 وبالهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيين قسرًا

السؤال السابع: هل علمت بصدور القانون 2018/105 الذي أنشئت بموجبه الهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيين قسرًا؟ (نعم؛ لا)

إنّ 74% من المستفتين ليسوا على علم بإنشاء الهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيين قسرًا بموجب القانون 2018/105. وعلى الرغم من أنّ السؤال ملتبس ويشمل المعرفة بصدور القانون، والمعرفة بوجود الهيئة، إلّا أنّه يرجَّح أن تكون النسب متشابهة أو متقاربة في حال تمّ الفصل بين السؤالَين. فنسبة مَن يعرفون بشأن الهيئة منخفضة وتزيد قليلًا عن ربع المستفتين (772 من أصل 2949). ولا اختلاف في نسبة المعرفة بشأن الهيئة بين اللبنانيين والفلسطينيين، كما أنّ النسب متقاربة بين الذكور والإناث (27% و25% تباعًا).

التفاوت الجغرافي في المعرفة بالهيئة

بيّنت النتائج وجود تفاوتات كبيرة في نسبة مَن سمعوا عن الهيئة الوطنية، لا يمكن عزوها دائمًا إلى سبب معيّن. فالنسبة الأعلى لمَن يعرفون بشأن الهيئة سُجِّلت في البقاع 2 (58%) والنبطية (43%)، لكن لا يوجد اتّساق بين نسب المعرفة بشأن الهيئة ونسب متابعة أخبار المفقودين في الوقت الحالي. فعلى سبيل المثال، إنّ متابعة أخبار المفقودين هي الأدنى في البقاع 1 (أي البقاع الغربي) وتبلغ 3%، في حين أنّ نسبة مَن يعرفون بشأن الهيئة هي بين النسب المرتفعة وتبلغ 37%.

الشكل البياني 19: نسبة المعرفة بشأن الهيئة حسب المناطق، مقارنةً بنسبة متابعة أخبار المفقودين حسب المناطق (%)

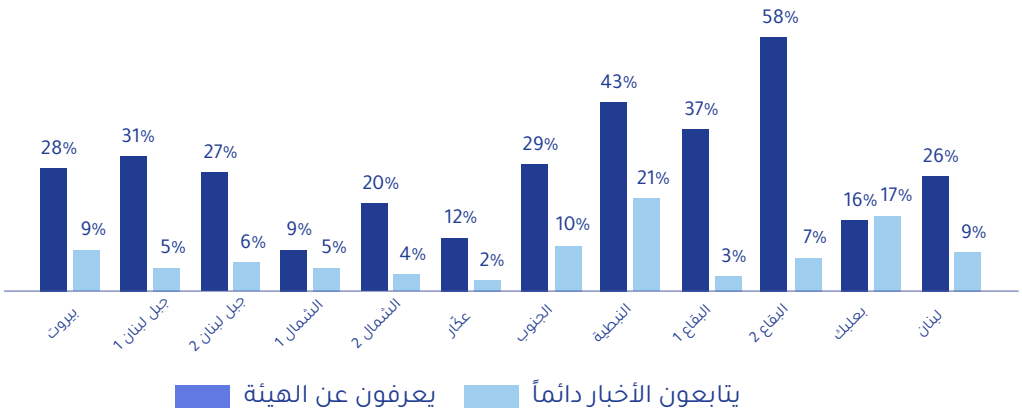

أمّا في ما يخصّ المستوى التعليمي، فإنّ الجامعيين هم الأكثر دراية بوجود الهيئة الوطنية بنسبة 31%، في حين تبلغ هذه النسبة 19.5% للمستوى التعليمي المتوسّط وما دون، وحوالى الربع في الحالات الأخرى. ويلاحَظ أنّ نسبة الجامعيين هي الأعلى في المعرفة بوجود الهيئة، في حين أنّها الأدنى بين الذين يعرفون مفقودًا في محيطهم.

المعرفة بالهيئة حسب الفئات العمرية

في ما يتعلّق بالفئات العمرية، إنّ الأكبر سنًّا هم على معرفة بالهيئة الوطنية أكثر من الفئات العمرية الشابّة. وكما هو الأمر في أسئلة سابقة، هناك توافق في الاتّجاه العامّ، وبشكل متدرّج ومتّسق، بين العمر والمعرفة بالهيئة، حيث تتدرّج نسبة المعرفة من الحدّ الأدنى وهو 10% بين مَن عمرهم أقلّ من 21 سنة، وصولًا إلى 35% بين مَن عمرهم 61 سنة وما فوق.

الجدول 25: التقاطع بين المعرفة بالهيئة الوطنية والفئات العمرية (عدد و%)

الفئات العمرية	نعم	كلا	الاجمالي
أقل من 21	9,8	90,2	100,0
21 - 30	17,2	82,8	100,0
31 - 40	26,9	73,1	100,0
41 - 50	29,6	70,4	100,0
51 - 60	31,9	68,1	100,0
61 +	35,0	65,0	100,0
الاجمالي	26,2	73,8	100,0

الشكل البياني 20: المعرفة بالهيئة الوطنية حسب الفئات العمرية (%)

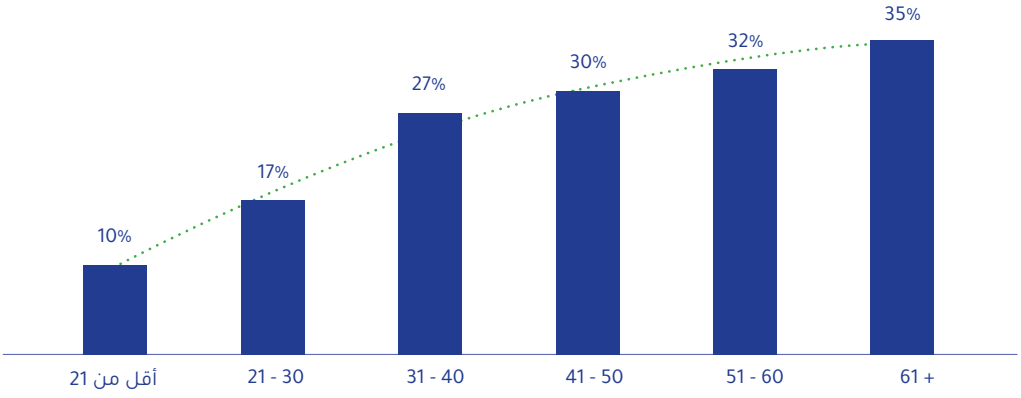

4.2 - المعرفة بدور الهيئة الوطنية

السؤال الثامن: إذا نعم (تعلم بوجود الهيئة)، هل لديك معرفة بدور الهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيين قسرًا في مقاربة قضيّة المفقودين (دور إنساني؛ عقابي/محاسبة؛ وقائي (للمستقبل)؛ سياسي؛ غيره - حدّد)؟

الدور الإنساني للهيئة يطغى على أدوارها الأخرى

تمّت صياغة القانون 2018/105، بما فيه تحديد مهامّ الهيئة ونطاق صلاحياتها، بدقّة كبيرة، مع أخذ الوضع السياسي في لبنان بعد توقّف الحرب عام 1990 في الاعتبار. وبناءً على ذلك، اعتبر القانون أنّ مهمّة الهيئة هي ذات طابع إنساني وتتعلّق بحقّ المعرفة بالدرجة الأولى، وحجب عنها أيّ دور في المسارات القضائية والعقابية. وقد أتت نتائج استطلاع الرأي منسجمة مع هذا التوجّه. فمن أصل 772 مستفتى يعلمون بوجود الهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيين قسرًا، اعتبرت غالبية 59% أنّ دور الهيئة إنساني، في حين اعتبر 14% منهم أنّ دورها سياسي. أمّا الدور العقابي/المحاسبة فقد أتى في المرتبة الأخيرة بنسبة 5% فقط.

الجدول 26: دور الهيئة الوطنية (عدد و%)

	العدد	٪ من المعنيين	٪ من الإجمالي
دور إنساني	458	59,3	15,5
سياسي	106	13,7	3,6
وقائي للمستقبل	58	7,5	2,0
عقابي/محاسبة	37	4,8	1,3
لا جواب	113	14,6	3,8
إجمالي الذين يعلمون بوجود الهيئة	772	100,0	26,2
غير معني	2 177		73,8
الاجمالي	2 949		100,0

الشكل البياني 21: دور الهيئة الوطنية (%)

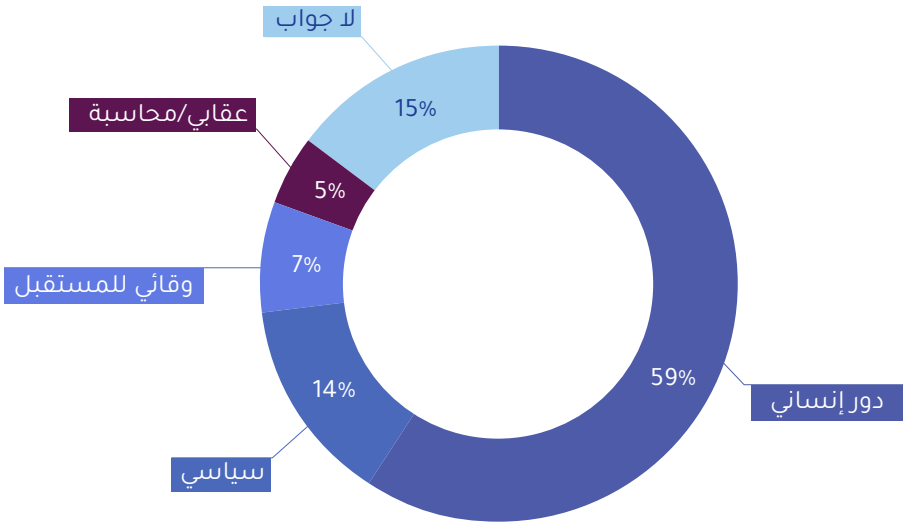

توزّع الإجابات حسب المتغيّرات الأخرى
في تفصيل الإجابات حسب المتغيّرات المتعدّدة، **لم يكن هناك اتّجاهات واضحة حسب المحافظات ولا المستوى التعليمي ولا الجنس.**

أمّا الإجابات حسب الفئات العمرية فقد حملت بعض الإشارات التي تلتقي مع الإجابات على الأسئلة الأخرى، اذ إنّ نسبة الذين اختاروا الدور الإنساني بلغت الأعلى لدى الفئة العمرية 61 سنة وما فوق (71% مقابل المتوسّط الإجمالي 59%)، تليها نسبة 62% لدى الفئة العمرية 51-60. إلّا أنّ اللافت بالنسبة إلى هذا السؤال هو أنّ الفئات الشابّة أيضًا أظهرت نسبًا عالية لهذه الإجابة (68% و64% للفئتَين العمريتَين 21-30، وأقلّ من 21 سنة)، فسجّلت بذلك نتائج متقاربة مع الأكبر سنًّا، خلافًا لما كان عليه الأمر في الأسئلة السابقة.

تجدر الإشارة أخيرًا إلى أنّ إجابات المستفتين الفلسطينيين على هذا السؤال اقتصرت على «لا جواب» و«غير معني»، ما عدا 4 مستفتين فقط من أصل 436.

4.3 - دور المسؤولين السياسيين تجاه الهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيين قسرًا

السؤال الثامن عشر: برأيك، ما هو دور المسؤولين السياسيين تجاه الهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيين قسرًا (احترام استقلاليتها وعدم التدخّل في عملها؛ تأمين الدعم المادي والسياسي؛ توفير كافّة البيانات والشهادات والمعلومات التي لديهم عن المفقودين والمخفيين قسرًا وعن ظروف اختفائهم؛ فصل قضيّة المفقودين والمخفيين قسرًا عن أيّ موقف موالٍ أو معارض للسلطة؛ لا أعلم؛ غيره - حدّد)؟

اعتبر 80 % من المستفتين أنّ على المسؤولين السياسيين دعم الهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيين قسرًا واحترام استقلاليتها. وقد توزّعت إجاباتهم على الاحتمالات المتضمّنة في السؤال على النحو التالي:

- في المرتبة الأولى، توفير كافّة البيانات والشهادات والمعلومات التي لديهم عن المفقودين والمخفيين قسرًا وعن ظروف اختفائهم بنسبة 42%، وهذا ما ينسجم مع أولوية الحقّ في المعرفة وموجب كشف المصير الذي يشكّل عماد المهمّة الإنسانية للهيئة؛

- في المرتبة الثانية، تأمين الدعم المادي والسياسي بنسبة 38.8%، وهو وسيلة ضرورية لتنفيذ المهامّ الملقاة على عاتقها؛

- في المرتبة الثالثة، فصل قضيّة المفقودين والمخفيين قسرًا عن أيّ موقف سياسي موالٍ أو معارض للسلطة بنسبة 21.7%، ذلك أنّ تسييس هذه القضيّة ومواقف الحذر المتبادل بين الأطراف السياسية هو أحد أهمّ العوائق أمام كشف مصير المفقودين والمخفيين قسرًا، على الرغم من انقضاء خمسين سنة على اندلاع الحرب الأهلية عام 1975، وعلى الرغم من قانون العفو الذي أُقِرّ عام 1991 بعد انتهاء الحرب.

الشكل البياني 22: نسبة اختيار المهمّة الإنسانية للهيئة الوطنية حسب الفئات العمرية (%)

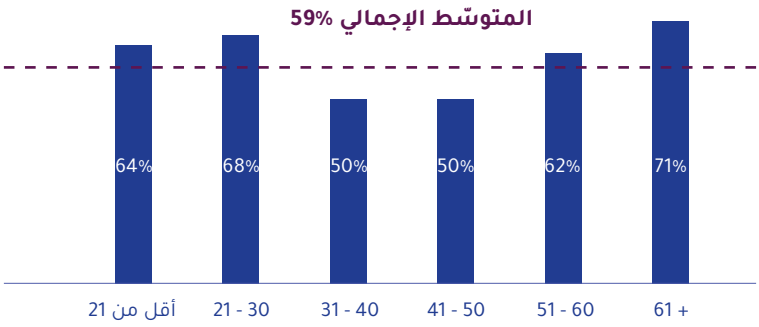

الجدول 27: دور المسؤولين السياسيين تجاه الهيئة الوطنية (عدد و%)

	العدد	%
توفير كافة البيانات والشهادات والمعلومات التي لديهم عن المفقودين والمخفيين قسراً وعن ظروف اختفائهم	1 242	42,1
تأمين الدعم المادي والسياسي	1 144	38,8
فصل قضية المفقودين والمخفيين قسراً عن أي موقف موالٍ أو معارض للسلطة	641	21,7
لا أعلم	590	20,0
العينة	2 949	100,0

الشكل البياني 23: دور المسؤولين السياسيين تجاه الهيئة الوطنية (%)

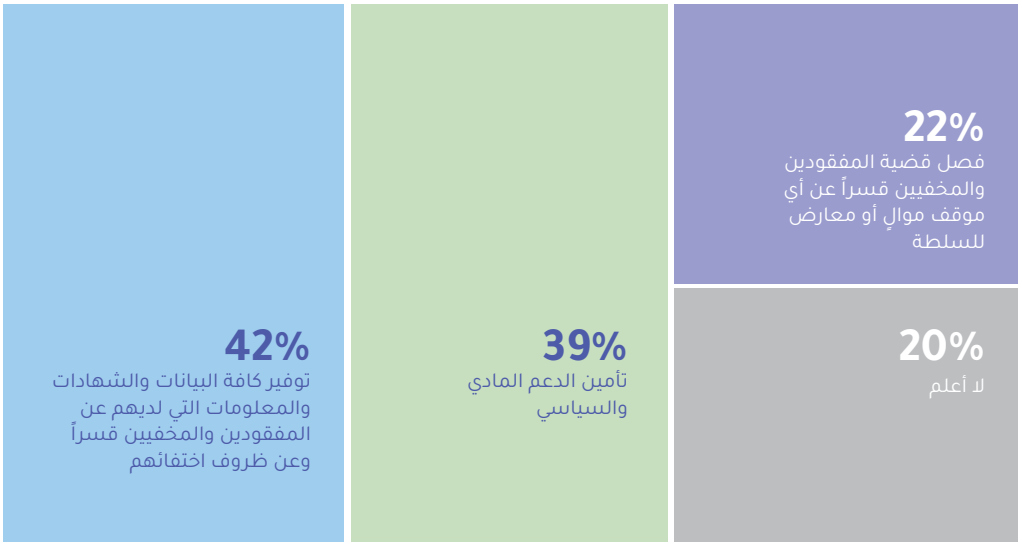

4.4 - تعاون المواطنين مع الهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيين قسرًا

السؤال التاسع عشر: هل يهمّك التعاون مع الهيئة (نعم؛ لا؛ لا جواب)؟

بلغت نسبة الراغبين في التعاون مع الهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيين قسرًا 21%، مقابل 41% لم يكونوا راغبين في ذلك، و38% لم يكن لديهم جواب. وتُعتبَر هذه النسبة مقبولة، لا سيّما أنّ الهيئة الوطنية حديثة التكوين، ولم تكن قادرة على تأكيد حضورها الإعلامي والفعلي في كلّ المجالات بعد. ومن المتوقّع أن ترتفع هذه النسبة مع التقدّم في العمل والتوسّع في النشاط الإعلامي.

الجدول 28: الاستعداد للتعاون مع الهيئة الوطنية (عدد و%)

	العدد	٪
لا	1 211	41,1
نعم	606	20,5
لا جواب	1 132	38,4
الاجمالي	2 949	100,0

4.5 - نوعية التعاون مع الهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيين قسرًا

السؤال العشرون: إذا نعم (يهمّك التعاون مع الهيئة)، كيف (تقديم المعلومات المتعلّقة بالمفقودين والمخفيين قسرًا، منها الإبلاغ عن مواقع دفن أو مقابر جماعية؛ مناصرة الهيئة ودعمها؛ حثّ المعنيين على تقديم الدعم والتعاون مع الهيئة الوطنية؛ التطوّع لصالح الهيئة الوطنية؛ غيره - حدّد)؟

بلغ مجموع الذين أبدوا رغبتهم في التعاون مع الهيئة 606 أشخاص من المستفتين. من أصل هؤلاء، أبدى 36% رغبتهم في التطوّع لصالح الهيئة الوطنية، ويجب أن نضيف إليهم 23% اختاروا تقديم المعلومات عن المفقودين وأماكن الدفن، وهذا أيضًا تطوّع له طابع عملي. وبذلك، فإنّ نسبة مَن يرغبون في أشكال التطوّع العملي تبلغ 59%، وهي نسبة هامّة، حيث أنّها تدلّ على رغبة في الانخراط العملي في أعمال الهيئة. طبعًا، تبقى النسبة الأكبر لمَن اختاروا المناصرة والدعم العامّ للهيئة (61%)، يضاف إليها 28% اختاروا حثّ المعنيين على تقديم الدعم (وهو من مكوّنات المناصرة أيضًا).

الشكل البياني 24: مجالات التعاون مع الهيئة الوطنية %

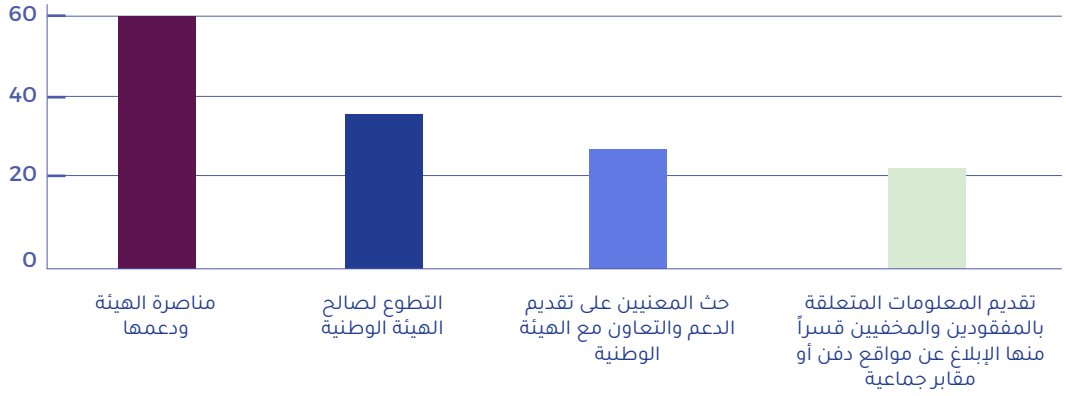

الجدول 29: طبيعة التعاون مع الهيئة الوطنية (عدد و%)

	العدد	%
مناصرة الهيئة ودعمها	368	60,7
التطوع لصالح الهيئة الوطنية	216	35,6
حث المعنيين على تقديم الدعم والتعاون مع الهيئة الوطنية	170	28,1
تقديم المعلومات المتعلقة بالمفقودين والمخفيين قسراً منها الإبلاغ عن مواقع دفن أو مقابر جماعية	137	22,6
العينة	606	100,0

ملاحظة: يتخطى عدد الإجابات حجم العينة لأنه يمكن للمستفتى أن يختار أكثر من احتمال.

4.6 - موانع التعاون مع الهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيين قسرًا

السؤال الحادي والعشرين: إذا لا (لا يهمّك التعاون مع الهيئة)، لماذا (جهل بالقانون 2018/105 وبمرجعية الهيئة الوطنية؛ عدم المعرفة بالقضيّة؛ عدم اهتمام؛ الخوف من التبعات، اشرح:؛ غيره - حدّد)؟

يتعلّق هذا السؤال الأخير بالتعرّف على الأسباب التي تعيق تعاون المواطنين مع الهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيين قسرًا. وقد ورد عدمُ الاهتمام في رأس قائمة الأسباب، إذ اختاره 944 مستفتى يمثّلون 32% من العيّنة الإجمالية. بالتالي، فهو السبب الأكثر أهمية، حيث لم تسجّل الخيارات الأخرى نسبة مرتفعة (6% لعدم معرفة القضيّة، و2% للجهل بالقانون ومرجعية الهيئة، و0.5% للخوف من التبعات). أمّا الباقي (59%) فقد اختاروا عدم الإجابة على هذا السؤال.

الجدول 30: موانع التعاون مع الهيئة الوطنية (عدد و%)

	العدد	%
عدم اهتمام	944	32,0
عدم معرفة بالقضيّة	183	6,2
جهل بالقانون 2018/105 وبمرجعية الهيئة الوطنية	64	2,2
الخوف من التبعات	16	0,5
لا جواب	1 742	59,1
الإجمالي	2 949	100,0

تعليق عامّ على نتائج الفصل الرابع

درسان رئيسيان يُستخلَصان من النتائج المعروضة في الفصل الرابع. الدرس الأوّل هو أنّ الرأي العامّ في لبنان واعٍ تمامًا لدور الهيئة الأكثر أهمية وهو الدور الإنساني، ولا يولي سوى أهمية هامشية للدور العقابي، على الرغم من محدودية معرفته بقضيّة المفقودين والمخفيين قسرًا ومحدودية متابعته لها، إلى جانب محدودية معرفته بالقانون 2028/105 وبالهيئة الوطنية.

والدرس الثاني هو أنّ الرأي العامّ، أيًا كانت الأعمار والمناطق والمستوى التعليمي، يرى أنّ السلطات الرسمية تتحمّل مسؤولية في توفير دعم شامل للهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيين قسرًا، بدءًا من توفير المعلومات، وتوفير الدعم المادي والسياسي، ووصولًا إلى حماية قضيّة المفقودين والمخفيين قسرًا من التوظيف السياسي والاستقطابات الحزبية.

خلاصات عامّة [7]

ملاحظات عامّة

تضمّن هذا الملخّص النتائج الرئيسية للدراسة على المستوى الوطني. ويتضمّن التقرير الكامل تفاصيل إضافية تشمل تحليل الإجابات حسب المتغيّرات التالية: الجنسية، والجنس، والعمر، والمستوى التعليمي، والتوزّع الجغرافي على المناطق.

بشكل عام، تبيّن أنّ عامل العمر هو العامل المنفرد الأكثر تأثيرًا ودلالة في تحديد الإجابات المتعلّقة بمستوى المعرفة بقضيّة المفقودين ومستوى متابعتها. ففي معظم الأسئلة، كانت إجابات الفئات العمرية الأعلى، لا سيّما فئة 61 سنة وما فوق، وفئة 51-60 سنة، تعبّر عن معرفة ومتابعة أفضل من الفئات العمرية الشابّة. كما أنّ ما يميّز الإجابات حسب الفئات العمرية هو أنّها كانت متّسقة ومتدرّجة وتصاعدية من الفئة العمرية الأدنى إلى الفئة العمرية الأعلى معظم الأحيان، وهو ما لا نجده في توزيع الإجابات حسب المتغيّرات الأخرى. لكن، تخرج عن هذا النمط الإجابة على السؤال الثامن الخاص بتحديد الوظيفة الرئيسية للهيئة الوطنية بحسب رأي المستفتين، فقد سجّلت إجابة أنّها «مهمة إنسانية» نسبة مرتفعة عند الفئتَين العمريتَين 51 - 60 سنة، و61 سنة وما فوق، وكذلك عند الفئتَين العمريتَين الشابتَين أقل من 21 سنة، و21 - 30 سنة. ويعود التقارب في النتائج هنا إلى عامل العمر والقرب الزمني من الحرب بالنسبة إلى كبار السن، في حين أنّه يعود إلى نوع الثقافة السائدة بين الشباب بالنسبة لمن هم دون الثلاثين.

من جهة أخرى، فإنّ الذكور عمومًا أكثر معرفة ومتابعة من الإناث. وقد سُجِّل اهتمام أكبر وأجوبة أكثر راديكالية لدى الفلسطينيين مقارنةً باللبنانيين، لا سيّما لجهة المعرفة بوجود مفقود في محيط المستفتى، والمتابعة، والحسم في مسؤولية السلطات الرسمية، ولجهة كون كشف المصير حقّ غير قابل للتنازل عنه والمساومة عليه.

ويعود ذلك إلى الوضع الخاصّ للاجئين الفلسطينيين في المخيّمات، ومستوى الضغط والمعاناة الذي يعيشونه بحكم اللجوء. كما أنّه يعود إلى السكن ضمن بيئة مغلقة نسبيًا وفي مساحة ضيّقة في المخيّمات، حيث التفاعل الاجتماعي مكثّف أكثر من التفاعل في المناطق اللبنانية. ويعزّز هذا الرأي أنّ نسبة المعرفة بوجود مفقود في محيط المستفتين (بمَن فيهم اللبنانيون)، مفضّلة حسب المستوى التعليمي، هي أعلى لدى الأشخاص من ذوي مستوى التعليم المتوسّط وما دون (30%) والمستوى المهني (27%)، في حين تبلغ 19% و20% للأشخاص من ذوي المستويَين الجامعي والثانوي. ويُعتبَر مستوى التعليم هنا مؤشرًا غير مباشر على المستوى الاجتماعي، حيث يرجَّح أن يكون مَن لم يتجاوزوا التعليم المتوسّط من الفئات الاجتماعية الشعبية ومن سكّان المناطق والأحياء التي غالبًا ما يكون فيها كثافة أعلى في التفاعل الاجتماعي بفعل القرب السكني، مقارنةً بغلبة الخصوصية الفردية في الأحياء التي يسكنها مَن هم أفضل حالًا. وما عدا هذه الحالة، لا يمكن تبيّن وجود نمط محدّد في توزيع الإجابات حسب المستوى التعليمي.

7. هذه الخلاصات هي استعادة ما ورد في الملخّص الذي سبق التقرير الكامل، وهي من إعداد الهيئة الوطنية بشكل حصري.

أخيرًا، وبالنسبة إلى توزّع الإجابات حسب الانتماء الجغرافي، لا يمكن تبيّن أيّ إتجاه أو نمط في الإجابات. فالنتائج تُظهِر تفاوتات كبيرة أحيانًا بين منطقة وأخرى بالنسبة إلى سؤال معيّن، ثم تفاوتات كبيرة بين مناطق مغايرة بالنسبة إلى سؤال آخر، من دون منطق محدّد. لذلك، لم يرد عرض التوزّع الجغرافي في هذا الملخّص. ويتضمّن التقرير الإجمالي أمثلة عن مثل هذه التفاوتات التي لا يمكن تفسيرها استنادًا إلى نتائج الاستطلاع (يعود ذلك في جزء منه إلى حجم العيّنة وتوزّعها على الأقضية والمحافظات). ولذلك، اكتفى الملخّص بعرض النتائج على المستوى الوطني.

خلاصة اجمالية

خمسون سنة مضت على بدء الحرب الاهلية (1975)

خمس وثلاثون سنة على توقيع اتّفاق الطائف (1989) وانتهاء الحرب رسميًا (1990)

أربع وثلاثون سنة على قانون العفو (1991)

سبع سنوات على صدور القانون 2018/105

خمس سنوات على تشكيل الهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيين قسرًا (2020)

كلّها تواريخ ذات ارتباط مباشر بقضيّة المفقودين والمخفيين قسرًا.

إنّ انقضاء خمسة عقود على هذه القضيّة بدون وجود آليات وهياكل ثابتة وذات صلاحية تعمل بشكل منهجي على إيصالها إلى خواتيمها، وأوّلها كشف المصير، قد ترك أثرًا سلبيًا شخصيًا على أفراد عائلات الضحايا، وعلى المجتمع اللبناني وذاكرته الجماعية على حدّ سواء.

يمثّل صدور القانون 2018/105 بتأثير مباشر وضغط من المجتمع المدني وجمعيات أهالي المفقودين، خطوةً هامة لتكريس الحقّ في المعرفة، والتكريم، وجبر الضرر لعائلات الضحايا، وتكريس اعتبار هذه القضيّة قضيّة وطنية تخصّ المجتمع بأسره، وتتعلّق بحاضره ومستقبله، لا بماضيه وذاكرته فقط. كما أنّ تشكيل الهيئة بعد ذلك بسنتَين يشكّل بدوره خطوة هامة لوضع القانون موضع التنفيذ، لكن بدون أن يقترن ذلك - في رأي الهيئة الوطنية نفسها - بتوفير المتطلّبات الكثيرة اللازمة لقيامها بمهامّها.

لقد بيّنت الدراسة الاستطلاعية لرأي المواطنين اللبنانيين (والمقيمين الفلسطينيين) إزاء هذه القضيّة حصول تآكل في الوعي ومستوى الاهتمام. ونلحظ ذلك في كون مستوى المعرفة والمتابعة أعلى بشكل محسوس عند الفئات العمرية الأعلى، بما أنّ أفرادها إمّا عايشوا أحداث الخطف والإخفاء القسري أثناء الحرب، وإمّا أنّهم أقرب زمنيًا إليها. كما أنّ انخفاض نسبة المتابعة الدائمة لأخبار المفقودين أتت متدنّية (8% فقط مقابل 31% تابعوها سابقًا)، وهو أمر لا يعود حصرًا إلى تآكل الاهتمام، بل يساهم فيه أيضًا غياب الحضور المستمرّ لهذه القضيّة في الحياة السياسية والعامّة والاعلام بشكل ممنهج وهادف، ما خلا بعض المناسبات مثل ذكرى 13 نيسان، واليوم العالمي للمخفيين في 30 آب، أو حدثًا هامًا ذا صلة (كما في حال الإفراج عن بعض المعتقلين اللبنانيين في السجون السورية، أو اكتشاف مقبرة مدوخا في البقاع الغربي في صيف 2023). وهذا يعني أنّ الوعي بأهمية هذه القضيّة والاهتمام بها حالة موجودة كامنة، تتحوّل إلى فعل عندما يكون هناك ما يحفز على ذلك.

إلا أنّ هذا التآكل لا يعني وجود تراجع في الوعي عند عموم المواطنين بأحقّية هذه القضيّة، حيث أنّ غالبية كبيرة منهم تعتبر كشف مصير المفقودين والمخفيين قسرًا حقًا لا يمكن التنازل عنه أو المساومة عليه، وأنّ أيّ نقاش في هذا الصدد يجب أن يكون في سياق مسار المصالحات الوطنية أو «المصالحة الوطنية». هذه «المصالحة الوطنية» التي كان يُفترَض أن تحصل على المستويات الشعبية والقاعدية وفق منهجية سليمة، لكنّها لم تحصل بل استعيض عنها بقانون العفو (1991). وقد تلاه الاستعاضة عن المصالحة الوطنية الشاملة بإعادة بناء السلطة وإدماج الأحزاب والميليشيات المتحاربة في هياكل السلطة والدولة والمؤسّسات[5]. وقد أدّى ذلك إلى تغييب قضيّة المفقودين والمخفيين قسرًا عن جدول الأعمال السياسي، وبقيت بعض عناصر التوتّر والانقسام قائمة، وهذا ما عبّر عنه عدد من الأفراد الذين شملتهم الدراسة من مخاوف وهواجس بشأن «نكء الجراح» وإثارة النعرات الطائفية وإحياء الرغبة في الانتقام.

مع ذلك، لا يمكن إلّا أن نلحظ أنّ هؤلاء كانوا أقلّية مقارنةً بالذين أكّدوا على فوائد كشف المصير، لا باعتباره أمرًا يتعلّق بتحقيق العدالة بشأن ما حصل في الماضي، بل لأنّه أساس التصالح الوطني وترسيخ السلم الأهلي راهنًا ومستقبلًا. هذا الموقف الأخير هو ما يميّز التوجّه الغالب بوضوح لدى الرأي العام في لبنان إزاء هذه القضيّة. فالمواطنون يعتبرون أنّ وظيفة الهيئة الوطنية المولجة متابعة هذه القضيّة هي وظيفة إنسانية بالدرجة الأولى وهي الوظيفة الغالبة، في حين أنّ قلّة عددية هامشية (5%) أشارت إلى الجانب العقابي. وهذا مؤشّر إلى التوافق بين تحديد مهمّة الهيئة الوطنية في القانون 105، وخطّة العمل والممارسة التي اعتمدتها الهيئة خلال السنوات الخمس من ولايتها الأولى - التأسيسية، هذا من جهة، ونظرة المجتمع إلى هذا الدور من جهة أخرى.

والمواطنون اللبنانيون لا يعفون السلطات الرسمية والأحزاب من مسؤولياتهم في هذه القضيّة. وتتمثّل مسؤولية الأحزاب في أنّهم كانوا شركاء في القتال في فترة الحرب سابقًا، وأنّهم شركاء في السلطة حاليًا. أمّا مسؤولية السلطات الرسمية من حكومة وبرلمان وما يرتبط بهما من أجهزة ومؤسّسات، فتتمثّل في أنّهم في السلطة ويتولّون حكم البلاد ورسم سياساتها وأولوياتها. والرسالة التي يوجّهها المواطنون والمقيمون في لبنان، والتي تبدو واضحة في استطلاع الرأي، هي أنّه لا يمكن تفسير إصدار القانون 105 وتشكيل الهيئة الوطنية على أنّهما نهاية مهمّة ودور السلطات الرسمية من خلال إحالة هذه المهمّة وهذا الدور إلى الهيئة الوطنية. فالسلطات الرسمية تبقى هي المسؤولة على مستويَين:

- **المستوى الأوّل:** بصفتها مؤسّسات دستورية وبسبب وجود مكوّنات سياسية حزبية فيها، لا يمكن للسلطات الرسمية التنصّل من مسؤولية وضع هذه القضيّة على جدول أعمال الحكومة والبرلمان وسائر المؤسّسات الحكومية، من أجل كشف مصير المفقودين والمخفيين قسرًا باعتباره عملًا سياسيًا (بالمعنى النبيل) ووطنيًا له علاقة باستقرار لبنان السياسي والاجتماعي حاضرًا ومستقبلًا.

- **المستوى الثاني:** إنّ السلطات الرسمية معنية بتوفير كلّ المتطلبات التي تمكّن الهيئة الوطنية من القيام بمهامها. لذلك، طالبها المواطنون بتوفير الدعم السياسي والمادي، وبتزويد الهيئة بكلّ المعلومات والشهادات والبيانات والوثائق ذات الصلة، وبالفصل بين قضيّة المفقودين والمخفيين قسرًا وبين الاستقطابات السياسية على اختلافها.

أخيرًا، أتت نتائج هذا الدارسة الاستطلاعية لتقدّم أدلّة موضوعية إضافية على أهمية كشف مصير المفقودين والمخفيين قسرًا بالنسبة إلى حاضر لبنان ومستقبله. لقد وفّر قانون العفو، وانقضاء خمسين سنة على بداية فعل الإخفاء القسري وممارسات الحرب، والقانون 105 وممارسات الهيئة لجهة الحياد السياسي والالتزام بالبعد الإنساني للقضيّة، ضمانات سياسية ومعنوية وقانونية لتطمين أصحاب الهواجس من أيّ مقاربة انتقامية أو عقابية. وتأتي نتائج هذه الدراسة الاستطلاعية لموقف الرأي العام من هذه القضيّة لتشكّل ضمانة إضافية على أنّ المنطق الانتقامي ليس له مكان في وعي المواطنين اللبنانيين والفلسطينيين المقيمين ومواقفهم.

لعلّ هذه الدراسة التي لخّصنا نتائجها الرئيسية في الصفحات السابقة، والتي ننشر تفاصيلها كاملة في تقرير منفصل، تساعد في إقناع المعنيين بفتح الصندوق الأسود لقضيّة المفقودين والمخفيين قسرًا خلال السنوات الماضية، من خلال مشاركة ما يتوفّر لديهم من معلومات لكشف المصير، خدمةً لهدف إنساني بحت، وإنفاذًا لحقوق الأهالي وحقوق المجتمع التي لا يمكن التنازل عنها والمساومة عليها.

ولعلّ هذه الدراسة تحفزّ الحكومة الحالية، وكلّ حكومة لاحقة، على تقديم الدعم الشامل والكافي للهيئة كي تقوم بدورها، وعلى أن تقوم هي أيضًا بدورها كحكومة معنية بوضع قضيّة المفقودين والمخفيين قسرًا في لبنان على جدول أعمالها، بدون تحفّظ أو تمييز.

الهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيين قسرًا
آذار 2025

1. مصطلح «المفقودون والمخفيون قسرًا» هو الوصف القانوني المعتمد في القانون 2018/105. أمّا في سياق النص، فإنّ استخدام مصطلح «المفقودون/ المفقودين» منفردًا يأتي من باب الاختصار وتسهيل القراءة، ويفيد مجمل المفقودين والمخفيين قسرًا.
2. نفذ مكتب الإحصاء والتوثيق دراسة استطلاعية بناء على تكليف من الهيئة الوطنية، صيف 2024. يمكن الاطّلاع على نتائج الدارسة كاملة مع ملحقاتها على موقع الهيئة. ويمكن للباحثين والطلّاب الجامعيين التواصل مع الهيئة من أجل الاطّلاع على البيانات التفصيلية التي يمكن أن يستخدموها في أبحاثهم للأغراض العلمية.
3. يمكن الاطلاع على الاستبيان في الملحق 1. يتبّع العرض في هذا الملخص الترتيب نفسه لتسلسل الأسئلة في الاستبيان التي تتعلق بالمحاور الاربعة، ما عدا السؤالين السابع والثامن اللذين تم جمعهما مع الأسئلة 18 إلى 21 التي تكوّن مجتمعة المحور الرابع.
4. المناطق الأحد عشرة هي: 1- محافظة عكار؛ 2- الشمال 1: طرابلس، الضنية والمنية؛ 3- الشمال 2: زغرتا، بشري، الكورة والبترون؛ 4- جبل لبنان 1: جبيل، كسروان والمتن؛ 5- جبل لبنان 2: بعبدا، عاليه والشوف؛ 6- محافظة البقاع 1: البقاع الغربي؛ 7-محافظة البقاع 2: زحلة وراشيا؛ 8- محافظة بعلبك الهرمل: بعلبك والهرمل؛ 9- بيروت: الدائرتان الانتخابيتان بيروت 1 و2؛ 10- محافظة الجنوب: الزهراني، جزين، صور وصيدا؛ 11- محافظة النبطية: النبطية، بنت جبيل، حاصبيا ومرجعيون.
5. حصلت بعض المصالحات خلال العقود السابقة، أبرزها مصالحة الجبل. وحصلت أيضًا مصالحات محلّية في أكثر من مكان بناء على مبادرات محلّية أو مبادرات من المجتمع المدني. لكنّها لم تكن كافية، ولا كانت عملية شاملة لكلّ الفئات وكلّ المناطق بشكل منهجي، وعلى أساس أنّها مكوّن من مسار وطني شامل.

استطلاع الرأي في قضية المفقودين والمخفيين قسرا في لبنان

الملاحق

١. العيّنة
٢. منهجية استطلاع الرأي
٣. استبيان الاستطلاع

الملحق 1: العيّنة النهائية

العيّنة الإجمالية حسب الأقضية

القضاء	العدد	%
البترون	36	1,2
البقاع الغربي	58	2,0
الزهراني	119	4,0
الشوف	150	5,1
الضنية	37	1,3
الكورة	35	1,2
المتن	98	3,3
المنية	172	5,8
النبطية	100	3,4
الهرمل	37	1,3
بشري	26	0,9
بعبدا	112	3,8
بعلبك	148	5,0
بنت جبيل	85	2,9
بيروت ١	62	2,1

القضاء	العدد	%
بيروت ٢	318	10,8
جبيل	51	1,7
جزين	29	1,0
حاصبيا	60	2,0
راشيا	50	1,7
زحلة	169	5,7
زغرتا	42	1,4
صور	164	5,6
صيدا	74	2,5
طرابلس	330	11,2
عاليه	78	2,6
عكار	174	5,9
كسروان	51	1,7
مرجعيون	84	2,8
الاجمالي	2949	100,0

عيّنة المخيّمات الفلسطينية

منطقة إقامة الفلسطينيين	العدد	%
البداوي	113	25,9
البرج الشمالي	25	5,7
الرشيديه	30	6,9
صبرا وشاتيلا	48	11,0
عين الحلوة	37	8,5
مار الياس	27	6,2
المية ومية	54	12,4
نهر البارد	102	23,4
الإجمالي	436	100,0

الملحق 2: المنهجية

تمّ اعتماد منهجية البحث الكمّي التي شملت تنفيذ الخطوات التالية:

تحديد العيّنة / حجم الفئة المستهدفة

في بداية الدراسة، حُدِّد حجم العيّنة نسبةً غلى لوائح الناخبين، وذلك بحسب الجدول المبيّن أدناه:

القضاء	العيّنة
البترون	31
البقاع الغربي	51
الشوف	107
الكورة	32
المتن الشمالي	92
المنية-الضنّية	62
النبطية	80
الهرمل	29
بشرّي	26
بعبدا	87
بعلبك	143
بنت جبيل	82
بيروت ١	68
بيروت ٢	187

القضاء	العيّنة
جبيل	43
جزين	31
حاصبيا	26
راشيا	26
زحلة	92
زغرتا	41
صور	103
صيدا	34
صيدا (قرى)	62
طرابلس	128
عاليه	68
عكّار	156
كسروان	49
مرجعيون	63
الإجمالي	2 000

وقد تمّ استهداف المستفتين وفق ثلاث تقنيات:

1. اختيار المستفتى الأوّل عشوائيًا،
2. اختيار الآخرين بشكل منتظم: شخص من كلّ خمسة أبواب مهما كان الباب (منزل أو شقّة أو مؤسّسة...)،
3. في الأسواق التجارية، شخص من كلّ 3 أو 5 أشخاص، حسب الكثافة.

كانت الخطّة تقضي باعتماد عيّنة ممثّلة للمستفتين حسب التوزيع السكّاني، لذا قضت التعليمات بتعبئة عدد أكبر من المطلوب من الاستمارات، لأنّ العاملين الميدانيين قد يلتقون بمواطنين يسكنون في مناطق غير مكان الإقامة حسب الهوية، على أن يصار إلى تصحيح العيّنة في نهاية الاستطلاع. بعد المداولات مع المسؤولين في الهيئة، تقرّر عدم إلغاء الاستمارات الإضافية، لأنّ الحجم الأكبر للعيّنة يخدم هدف الاستطلاع بشكل أكثر فاعلية.

تطوير استمارة الاستطلاع ودليل التعليمات الخاصّ بها

بعد التشاور والتوافق مع المعنيين في الهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيين قسرًا، تمّ تحديد أهداف الاستطلاع التي تمثّلت بشكل رئيس في ما يلي: معرفة واقع المفقودين والمخفيين قسرًا منذ 1975 والنشاطات الآيلة إلى خدمة القضيّة؛ والمعرفة بالهيئة الوطنية المستقلّة للمفقودين والمخفيين قسرًا وبدورها؛ والجهة المسؤولة عن كشف مصير المفقودين برأي المستفتين؛ وحقّ كشف مصير المفقودين ونتائجه المتوقّعة؛ ودور المسؤولين السياسيين تجاه الهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيين قسرًا، والتعاون مع الهيئة.

تشكيل فرق العمل

أ. فريق العمل المركزي:

تشكّل هذا الفريق من ثلاثة أشخاص وُزِّعت في ما بينهم المهامّ التالية:

- تدريب المنسّقين الميدانيين والمحقّقين،
- تحضير خرائط المناطق الجغرافية المطلوب زيارتها يوميًا وتسليمها إلى المنسّقين الميدانيين،
- المتابعة والإشراف على حسن سير العمل الميداني، والمساعدة في إيجاد الحلول لكافّة المشاكل والصعوبات التي يمكن أن تعترض عمل الفريق الميداني،
- تنزيل قاعدة البيانات الخاصّة بالاستمارات المنجزة بشكل يومي، والتدقيق بها، وتصويب الشوائب والأخطاء التي قد تظهر فيها،
- مراقبة عمل أعضاء الفريق الميداني بشكل يومي لتقييم أدائهم النوعي والكمّي، وذلك من خلال التدقيق الآلي في:
  - أ. مدى التزامهم بأوقات العمل المحدّدة لهم،
  - ب. عدد الاستمارات المنجزة من قبلهم،
  - ج. مدى التزامهم بتعبئة الاستمارات ضمن المناطق المحدّدة لهم،
- وضع لوائح بالأخطاء المتكرّرة من قبل المحقّقين الميدانيين، وتعميمها عليهم ليصار إلى تفاديها،
- إعداد تقارير يومية حول سير العمل الميداني تُظهِر التقدّم الحاصل والمعوّقات/القيود التي تعترض العمل،
- تلقّي الاتّصالات الهاتفية للإجابة عن الاستفسارات الواردة من فريق العمل الميداني، إضافة إلى متابعة الشكاوى التي يتمّ التبليغ عنها من قبل المنسّقين أو المحقّقين الميدانيين،
- إعداد لوائح بالمناطق التي انتهى العمل بها، والتدقيق في أعداد الاستمارات،
- إعداد ومراقبة جداول دوام وبدل أتعاب المنسّقين والمحقّقين الميدانيين.

ب. فريق المنسّقين الميدانيين:

- تشكّل هذا الفريق من خمسة منسّقين، بحيث يكون كلّ منسّق ميداني مسؤولًا عن فريق من المحقّقين وعن تغطية العمل في المنطقة الجغرافية التي يحدّدها له الفريق المركزي. وقد أنيطت به المهامّ التالية:
- وضع خطّة عمل خاصّة بفريق المحقّقين الواقع ضمن مسؤوليته، بالتنسيق مع الفريق المركزي، وتوزيع العمل عليه ضمن المنطقة الجغرافية الواقعة ضمن مسؤوليته،
- التنسيق مع الجهات المعنية (بلديات، مخاتير...) المتواجدة في النطاق الجغرافي الواقع ضمن مسؤوليته، لتأمين كافّة المعلومات اللازمة لتسهيل العمل الميداني،
- إبلاغ فريق العمل المركزي، وبشكل فوري، عن أيّ مشاكل أو عراقيل طارئة قد يواجهها فريق العمل الميداني. على سبيل المثال: صعوبة الوصول إلى بعض المناطق أو الأحياء، ولأيّ سبب كان (وضع أمني، مسافات بعيدة...)،
- المساهمة في تدريب المحقّقين الجدد حول كيفية ملء الاستمارات،
- متابعة عمل أعضاء فريق المحقّقين بشكل يومي، بما في ذلك استيفاء بيانات الاستمارات وفقًا للتعليمات الخاصّة بها؛ ومساعدتهم على تذليل/إيجاد الحلول للمشاكل والصعوبات التي يمكن أن تعترض عملهم، وذلك بالتنسيق مع الفريق الإداري،
- تقييم الأداء النوعي والكمّي لكلّ محقّق من خلال متابعة عمله ميدانيًا،
- تحديث واستكمال «جداول المتابعة والمراقبة» بشكل يومي، لمراقبة وضبط وتنظيم العمل الميداني في النطاق الجغرافي الواقع ضمن مسؤوليته.

ت. فريق المحقّقين الميدانيين:

- بلغ عدد المحقّقين الميدانيين حوالى 38 محقّقًا، وانحصرت مهامّهم بملء الاستمارات وفقًا للتعليمات. وقد تمّ توزيع المحقّقين ضمن فرق عمل من شخصَين أو ثلاثة أشخاص يتنقّلون سويًا في سيّارة واحدة.
- وتمّت تعبئة الاستمارات في مراكز الأقضية للبنانيين، وفي المخيّمات للفلسطينيين.

تطوير برنامج معلوماتية لإدخال المعلومات

لمّا كانت قد تقرّرت تعبئة الاستمارات إلكترونيًا باستخدام الهواتف الذكية أو اللوحات الإلكترونية (Tablets)، كُلِّف أخصائي في البرمجة المعلوماتية تطويرَ التطبيق اللازم. وتوفيرًا للوقت الذي يمكن أن يستغرقه إعداد برنامج معلوماتية باستخدام إحدى لغات البرمجة المحترفة، جرى إعداد التطبيق باستخدام برنامج كوبو (KOBO). والجدير بالذكر أنّه برنامج مجّاني ومفتوح المصدر، ويستخدمه معظم الذين يعملون في قطاع المنظّمات الإنسانية ومنظّمات الإغاثة، وبخاصة منظّمات الأمم المتّحدة، فضلًا عن المهنيين والباحثين. فهو يتيح جمع البيانات الإلكترونية بطريقة سهلة وسريعة وموثوقة بواسطة الأنظمة كافّة (Android, IOS) وذلك عبر الإنترنت أو بدون اتّصال وبأيّ لغة كانت. كما يسمح بتحليل وإدارة البيانات بشكل متقدّم، مع إمكانية تصدير البيانات بتنسيقات متعدّدة (Excel, CSV).

وتمّ تطوير التطبيق بشكل يتلاءم مع المواصفات المتوافق عليها، خاصّة لناحية إجراء التدقيق المنطقي للبيانات المُدخَلة، وتحذير المحقّق في حال إدخال أخطاء. وخلال مرحلة التطوير، كان فريق العمل المركزي يتابع عن كثب عمل الخبير، من خلال تزويده بشروط التدقيق وبالملفّات اللازمة، ومن خلال تجريب التطبيق بشكل مستمرّ لتحديد النواقص والأخطاء.

إضافة إلى ذلك، ومن أجل التمكّن من معرفة أماكن تواجد المحقّقين خلال تعبئة الاستمارات، تمّ تنزيل تطبيق متخصّص غير مجاني (Geodata)، يسمح بتحويل إحداثيات المواقع الجغرافية التي كانت تُسجّل أوتوماتيكيًا في نهاية كلّ استمارة، إلى عناوين مفصّلة وواضحة.

أ. تزويد كلّ شخص بهاتف ذكي أو لوحة إلكترونية (في حال لا يملك جهازًا خاصًّا به) مع تطبيق داعم لنظام GPS وبرنامج تعبئة الاستمارة

ب. إجراء المقابلة وتحويل الاستمارة إلى المركز

ج. متابعة العمل - على مستوى المركز- طيلة الوقت خلال وجود الفريق في الميدان، للتأكّد من مراعاة العيّنة ومراقبة نسبة الاستجابة والعمل على رفعها.

اختبار الاستمارة بعد وضع معايير اختيار واضحة لعيّنة التجريب (مراعاة التنوّع المناطقي،...)

تجريب الاستمارة

1. التأكّد من وضوح الأسئلة
2. مدى تجاوب المستفتين
3. تقدير المدّة الزمنية لتعبئة الاستمارة

تمّ تجريب حوالى مئة استمارة

وضع الاستمارة، ولوائح الترميز، ودليل التعليمات، وبرنامج الإدخال بالصيغة النهائية، بناءً على نتائج اختبار الاستمارة (بما في ذلك تحميل برنامج الإدخال على على اللوائح الإلكترونيّة Pads)

التصحيح ما بعد اختبار الاستمارة

1. تعديل الاستمارة بناءً على نتائج الاختبار
2. تعديل دليل العاملين

تدريب فرق العمل الميداني

بغية تعزيز قدرات المنسّقين والمحقّقين وتمكينهم من تنفيذ العمل الميداني بشكل فعّال، تمّ إشراكهم في دورات تدريبية تمحورت بشكل أساسي حول تقنيات إجراء المقابلة، وحول كيفية تعبئة استمارة الاستطلاع من خلال استخدام التطبيق الإلكتروني.

المتابعة اليومية

- معالجة البيانات يوميًا
- مراقبة الاستمارات التي تمّت تعبئتها في الموقع عينه والتدقيق فيها
- مراقبة الوقت المخصّص لتعبئة الاستمارة (الوقت المتوسّط هو 3 دقائق) وعدد الاستمارات المنجزة لكلّ محقّق

استخراج الجداول وتحليلها

- تصميم برامج استخراج النتائج
- توفير قاعدة معلومات بنتائج الاستطلاع، تتيح للمهتمّين استخراجَ الجداول حسب الحاجة.

الملحق 3: استطلاع رأي حول المفقودين في لبنان

الاستمارة

تجري الهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيين قسرًا استطلاع رأي وطنيًا حول المفقودين في لبنان منذ اندلاع الحرب عام 1975. نرجو مساهمتكم من خلال ملء هذه الاستمارة ونشكر لكم تعاونكم.

1. **محل الإقامة حسب الهوية:**
أ- القضاء: ..... ب- البلدة:.....

2. **العمر:**

3. **الجنس:**
أنثى
ذكر

4. **المستوى التعليمي:**
- متوسّط وما دون
- ثانوي
- جامعي
- مهني
- غيره

5. **برأيك، هل ما يزال هناك مفقودون منذ حرب 1975؟**
- نعم
- لا
- لا أعلم

6. **إذا نعم، هل تعرف/تعرفين عددهم؟**
- أقلّ من 5000
- 10000-5001
- أكثر من 10000
- لا أعرف

7. **هل تتابع/تتابعين أخبارًا تتعلّق بقضيّة المفقودين والمخفيين قسرًا؟**
- نعم، دائمًا
- نعم، سابقًا
- كلا

8. **هل علمت بصدور قانون 2018/105 الذي أنشئت بموجبه الهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيين قسرًا ؟**
- نعم
- لا

9. **إذا نعم، هل لديك معرفة بدور الهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيين قسرًا في مقاربة قضيّة المفقودين؟**
- دور إنساني
- عقابي/محاسبة
- وقائي (للمستقبل)
- سياسي
- غيره، حدّد:

10. **هل تعرف/تعرفين في محيطك أحد المفقودين؟**
- نعم
- لا

11. **إذا نعم، هل تمّ التبليغ عنه/عنها؟**
- نعم
- لا
- لا أعلم

12. **إذا نعم، مَن هي الجهة التي تمّ التبليغ لديها؟**
- القوى الأمنية والقضاء
- مرجعية حزبية
- لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين
- لا أعلم
- مرجعية سياسية
- مرجعية دينية
- وسيلة إعلامية أو غيرها

13. هل يقوم أحد بمتابعة قضيّته/قضيّتها؟
- نعم
- لا
- لا أعلم

14. إذا نعم، مَن يقوم بالمتابعة؟
- محامي العائلة
- العائلة
- الزوجة
- الوالدة
- الإبن
- الحفيد
- جهة سياسية
- غيره، حدّد:

15. مَن برأيك الجهة المسؤولة عن كشف مصير المفقودين؟
- السلطات الرسمية
- الأحزاب
- المجتمع الدولي
- أهالي المفقودين
- غيره، حدّد:

16. هل تعتبر/تعتبرين أنّ كشف مصير المفقودين هو:
- حقّ لأهالي المفقودين غير قابل للتنازل أو المساومة
- حقّ لأهالي المفقودين يمكن تخطّيه في إطار المصالحات الوطنية
- لا أعلم
- غيره، حدّد:

17. هل تعتقد/تعتقدين أنّ كشف مصير المفقودين هو:
- مصلحة فردية لعائلة المفقود
- مصلحة وطنية
- مصلحة سياسية
- يساهم في تعزيز القيم الإنسانية في المجتمع
- يساهم في طيّ صفحة الماضي بشكل ملائم والتطلّع إلى المستقبل
- يساهم في تحصين السلم الأهلي والوقاية من حالات الفقدان في المستقبل
- لا أعلم
- غيره، حدّد:

18. هل تعتقد/تعتقدين أنّ كشف مصير المفقودين والمخفيين قسرًا قد يؤدّي إلى:
- إثارة نعرات طائفية
- زعزعة السلم الأهلي
- استحضار لغة الحرب الأهلية ومنطق الانتقام
- لا هواجس
- لا أعلم
- غيره، حدّد:

19. برأيك، ما هو دور المسؤولين السياسيين تجاه الهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيين قسرًا؟
- احترام استقلاليتها وعدم التدخّل في عملها
- تأمين الدعم المادي والسياسي
- توفير كافّة البيانات والشهادات والمعلومات التي لديهم عن المفقودين والمخفيين قسرًا وعن ظروف اختفائهم
- فصل قضيّة المفقودين والمخفيين قسرًا عن أيّ موقف موالٍ أو معارض للسلطة
- لا أعلم
- غيره، حدّد:

20. هل يهمّك التعاون مع الهيئة؟
- نعم
- لا
- لا جواب

21. إذا نعم، كيف؟
- تقديم المعلومات المتعلّقة بالمفقودين والمخفيين قسرًا، منها الإبلاغ عن مواقع دفن أو مقابر جماعية
- مناصرة الهيئة ودعمها
- حثّ المعنيين على تقديم الدعم والتعاون مع الهيئة الوطنية
- التطوّع لصالح الهيئة الوطنية
- غيره، حدّد:

22. إذا لا، لماذا؟
- جهل بالقانون 2018/105 وبمرجعية الهيئة الوطنية
- عدم المعرفة بالقضيّة
- عدم اهتمام
- الخوف من التبعات، اشرح:
- غيره، حدّد:

الهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيين قسراً في لبنان
National Commission for the Missing and Forcibly Disappeared Lebanon
الجمهورية اللبنانية

فرن الشباك، سنتر السلطان، الطابق الخامس
مكتب 43 66 09 71 961 +
inf@ncmfd.org.lb | www.ncmfd.org.lb
@NCMFD_Lebanon

الخط الساخن 1707